

## الفصل الرابع

### النظم الاقتصادية

- المبحث الأول: مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادي
- المبحث الثاني: النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية
- المبحث الثالث: النظم الاقتصادية المعاصرة

## المبحث الأول

### مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادي

يتناول هذا المبحث شرح مفهوم وطبيعة النظام الاقتصادي في أربعة مطالب، كما يلي:

**المطلب الأول:** تعريف النظام الاقتصادي وتمييزه عن التنظيم الاقتصادي.

**المطلب الثاني:** وظيفة النظام الاقتصادي.

**المطلب الثالث:** وحدات النشاط الاقتصادي وأهدافها.

**المطلب الرابع:** تطور النظم الاقتصادية وخصائصها.

**المطلب الأول: تعريف النظام الاقتصادي وتمييزه عن التنظيم الاقتصادي:**

**أولاً: تعريف النظام الاقتصادي:**

يقصد بمصطلح النظام عموماً أنه مجموعة من الأشياء متصلة بعضها البعض، بحيث تتكون منها وحدة مركبة، فالنظام نسق يتكون من أجزاء متعددة تتأثر وتتأثر في بعضها البعض. أما النظام الاقتصادي فهو مجموعة متفاعلة من العناصر القانونية والاجتماعية والسياسية، كنظام الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام التعاوني وغيرها.

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية في مراحل تطورها المختلفة عدة أنظمة اقتصادية واجتماعية تتباين في طبيعتها وخصائصها. فمنذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وهو يعيش في مجموعات يرتبط فيها مع غيره بعلاقات اجتماعية واقتصادية، وقد تشكلت العلاقات بين الأفراد في المجتمع، سواء داخل المجموعة الواحدة أو بين المجموعات وبعضها، بأشكال مختلفة على مر العصور، كل شكل من هذه العلاقات اتخذ قواعد معينة للملكية وطرق الإنتاج وكيفية توزيع الناتج على أفراد المجتمع، ويطلق على الشكل الذي تتخذه هذه العلاقات لفظ "النظام الاقتصادي".

ويلاحظ أن تطبيق المجتمعات لأي نظام اقتصادي لم يحدث في وقت واحد في كل بقاع الأرض، ففي بعضها ساد نظام الإقطاع مدة أطول من المدة التي سادها في غيره، كما أن الشكل الذي اتخذته النظام لم يسر على نهج واحد طول مدة سيادته، فالإقطاع الأوربي يختلف في شكله عن الإقطاع في دول الشرق. فالنظام الرأسمالي تغير مثلاً من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية إلى رأسمالية مالية ثم إلى رأسمالية احتكارية في عدد كبير من البلاد التي طبقت، وفي حالات كثيرة اضطر المجتمع إلى الخروج على المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي والسماح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بدرجة تميل دائماً إلى الزيادة. وبالمثل فإننا نشاهد تبايناً في السياسات الاقتصادية للدول التي اتبعت النظام الاشتراكي وخصوصاً فيما يتعلق بالمدى الذي يسمح به لحرية القطاع الخاص. ويمكن القول أن التطور من نظام اقتصادي معين إلى نظام آخر حدث تدريجياً بحيث أننا

نلاحظ ظهور بوادر للنظام اللاحق فى أواخر عصر النظام المنصرم، وكذلك نلاحظ بقايا للنظام السابق فى بداية تطبيق أى نظام آخر.

ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التى تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد المتاحة من طبيعية وبشرية ومعرفية وتقدم تكنولوجى من جهة أخرى. ويعد النظام الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه.

ولو استعرضنا مثلا ما للنظام الاقتصادي من تعريفات مختلفة، نجد أنها تختلف باختلاف رؤية الباحث وخلفيته الفكرية. فيعرف البعض النظام الاقتصادي بأنه اطار شامل تتفاعل أجزاؤه الفلسفية والمنهجية والتنظيمية التى تحدد وتنفذ موضوعات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وقد عرف الاقتصادي الايطالى انتونيلى Antonelli النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التى تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة فى الزمان والمكان.

كما عرف الاقتصادي الألماني سومبارت Sompart النظام الاقتصادي بأنه الكيان الذى يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

١. الجوهر: أى مجموعة الدوافع والبواعث التى تحرك الفعاليات الاقتصادية.
٢. الشكل: أى مجموعة العوامل الاجتماعية والقانونية والمؤسسية التى تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المساهمين فى النشاط الاقتصادي، كنوع الملكية سواء عامة أو خاصة أو تعاونية، ونظام العمل ودور الدولة فى الحياة الاقتصادية للمجتمع.
٣. المحتوى المادي: أى المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التى ينتج بواسطتها السلع والخدمات.

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من خلال التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة، فى حين يرى سومبارت أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسى لطبيعة النظام، لأن هذا الشكل هو تعبير عن الجوهر الذى يتجسد فى النهاية بالخلفية الفكرية أو الأيدولوجية التى يقوم عليها النظام. كما أن الجوهر يتوافق مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج.

أما النظرية الماركسية فقد اعتمدت على المعايير الاقتصادية للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية، إذ تعدها، مع البنى الاجتماعية والقانونية المتوافقة معها، البنية الفوقية Überbau التى تتولد عن البنية الاقتصادية الأساسية Basis للمجتمع أى أسلوب الإنتاج السائد، والمكون من قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، ويفرق بين الأنظمة الاقتصادية على أساس ملكية وسائل الإنتاج والطبقة التى تتحكم فيها. وبناء على ذلك يمكن تصنيف النظم الاقتصادية حسب تطور قوى الإنتاج أى قوة العمل ووسائل الإنتاج، وعلاقات الإنتاج أى شكل الملكية لوسائل الإنتاج. ويوجد هذا التصنيف بين مفهوم النظام الاقتصادي الاجتماعي ومفهوم البنية الاقتصادية الاجتماعية. وقد طورت النظرية الماركسية مفهوم النظام الاقتصادي حتى صار يعنى بنية اقتصادية اجتماعية يحددها أسلوب الإنتاج الذى يتحدد فى نوع ملكية وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وبذلك يكون مفهوم النظام الاقتصادي قد تأثر مباشرة بمفهوم أسلوب الإنتاج والبنية الاقتصادية الاجتماعية. وقد فرقت النظرية الماركسية استنادا إلى هذا

التصنيف بين خمسة أنظمة اقتصادية اجتماعية تتوافق تقريبا مع مراحل تطور تاريخ البشرية الاقتصادي. ولكن في مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر لا بد من مرحلة انتقالية يتعايش فيها أكثر من نمط اقتصادي اجتماعي. وهذه الأنظمة هي حسب تعاقبها: المشاعية البدائية ونظام الرق والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. ويسود العالم في بداية القرن ٢١ بأشكال مختلفة النظام الرأسمالي، الذي نشأ مع الثورة الصناعية الأولى في القرن الثامن عشر، ومازال يتجدد ويتطور.

من استعراض التعريفات السابقة للنظام الاقتصادي، ويرغم أنه لا يوجد تعريف شامل جامع مانع كما يقول علماء المنطق، إلا أنه يمكن تبسيط الموضوع للمبتدئ في دراسة علم الاقتصاد السياسي، والقول بأن النظام الاقتصادي هو مجموعة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج (علاقات الملكية)، والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في زمان ومكان معينين، من أجل علاج المشكلة الاقتصادية، المتمثلة في الندرة النسبية للموارد اللازمة لاشباع حاجات الإنسان المتزايدة.

### ثانيا: التمييز بين النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي:

لا بد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي بتعريف كل منهما، فالنظام الاقتصادي كما سلف القول هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية للمجتمع بهدف علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الندرة النسبية للموارد اللازمة لاشباع حاجات الإنسان المتزايدة. أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتسيير النشاط الاقتصادي. وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

#### ( ١ ) : التنظيم الاقتصادي الحر باستخدام آليات السوق:

وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية، ومن أهم خصائصه أنه اقتصاد يقوم بالتوازن فيه على آليات السوق، أي العرض والطلب، ويعتمد على المشروع الخاص والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا تخلا غير مباشر.

#### ( ٢ ) : التنظيم الاقتصادي الموجه باستخدام التخطيط المركزي:

وهو وسيلة النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يحقق التخطيط الإلزامي والمركزي الشامل التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته. ومن أهم خصائص هذا التنظيم وجود خطة مركزية شاملة تتصف بالإلزامية توجه مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي. وتنفذ آلية السوق فاعليتها في هذا التنظيم الاقتصادي لتحل محلها الخطة الاقتصادية، وتتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج. ويصبح المشروع هنا وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناسق، فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة من الناحية القانونية فقط.

## المطلب الثاني: وظيفة النظام الاقتصادي:

إن وظيفة أى نظام اقتصادي هي العمل على علاج المشكلة الاقتصادية، التي تتمثل في ندرة الموارد نسبيا وتعدد الحاجات الواجب اشباعها. والنظام الاقتصادي كما أسلفنا القول هو مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي يتم من خلالها توظيف الموارد الاقتصادية المختلفة واستغلالها من أجل إشباع الحاجات الإنسانية. ويتم تخصيص أو توزيع الموارد Allocation عن طريق آليات السوق عبر الملكية الخاصة، أو أسلوب التخطيط عبر الملكية العامة، أو عن طريق نظام مختلط من آليات السوق والتخطيط.

وتقوم الوسائل الاقتصادية التي يحقق بها النظام الاقتصادي أهدافه على القانون، الذي يعبر عنها ويجسد التقاليد والإرث الحضاري والتطور الفكري والتطلع الفلسفي وتوزيع القوى السياسية في المجتمع. ولهذا فإن النظام الاقتصادي هو ليس اقتصاديا صرفا، وإنما هناك أيضا قوى غير اقتصادية موجودة دائما وقوية ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وترجع أهمية هذه الوسائل الاقتصادية الى الآتي:

- ١ - أنها تساعد على تحديد مكان السلطة التي تتخذ القرارات والتي تمثل مكان الاختيار الفعال، أي أنها تساعد على تحديد من بين متخذي القرارات المحتملين سيتخذ فعلا قرارات فعالة وحاسمة بشأن حركة الموارد.
  - ٢ - أنها تسمح ما بين نشاطات الوحدات الاقتصادية الفردية، وتعمل بطريقة تضمن التوافق الداخلي بين القرارات المختلفة لتوزيع الموارد.
  - ٣ - أنها تساعد على تحديد أى من القرارات سيتخذ فعلا.
- وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى أن أهم الوظائف التي يؤديها النظام الاقتصادي تتخلص فيما يلي:

### ١- وظيفة تحديد المعايير والكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency:

فحين يصبح إنتاج الثروة اجتماعيا يجب أن يكون هناك قرار اجتماعي حول ال أهمية النسبية للاستعمالات البديلة المختلفة لقوى الإنتاج، وحول الحاجات التي يجب إشباعها أولا:

### ٢- وظيفة تنظيم الإنتاج:

فبعد تقويم الاستعمالات البديلة للقوة الإنتاجية يجب أن توضع هذه الاستعمالات في إطار من التدرج حسب أهميتها النسبية وأسبقايتها. ومن وجهة النظر الاجتماعية تتركز هذه العملية على توزيع أفضل للموارد المتاحة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، والتنسيق الفعال بين مختلف عناصر الإنتاج المستعملة في كل صناعة.

٣ - وظيفة التوزيع:

أي توزيع الناتج القومي بين أعضاء المجتمع. وهو أمر يتصل بشكل وثيق بوظيفة التحكم بالإنتاج. فالقرار الخاص بماذا سينتج مرتبط أساساً بقرار آخر يتعلق بالجهة التي ستحصل على الإنتاج.

٤ - وظيفة الاستقرار والتقدم الاقتصادي:

ويقصد بالتقدم الاقتصادي الارتقاء بمستوى معيشة السكان بالاهتمام بالاتفاق على التعليم والصحة والبحث والتطوير، مما يؤثر على تطور القوى الإنتاجية وعلى حاجات المجتمع.

٥ - وظيفة الملاءمة بين الاستهلاك والإنتاج:

وذلك بصفة خاصة في الأمد القصير جداً، كما في حالة الزراعة، ويستوجب ذلك الرقابة على الاستهلاك في الوقت الذي تجري فيه عملية ملاءمة الإنتاج معه بالسرعة الممكنة.

هذه هي الوظائف الأساسية التي يتوجب على النظام الاقتصادي القيام بها بسبب ندرة الموارد ويمكن تفعيلها من خلال آليات السوق أو التخطيط أو كلاهما، ولذا يجب دراسة وفهم كيفية تأدية النظام الاقتصادي لوظائفه، وهذا يتطلب معرفة ودراسة الأنماط المختلفة لعلاج المشكلة الاقتصادية.

المطلب الثالث: وحدات النشاط الاقتصادي وأهدافها:أولاً: وحدات النشاط الاقتصادي:

بدراسة النظام الاقتصادي يتبين لنا وجود ثلاث أنواع من الوحدات التي تقوم باتخاذ القرارات في هذا النظام لتسيير عجلة النشاط الاقتصادي فيه وهي:

( ١ ) الوحدات التي تقوم بالنشاط الاستهلاكي:

وهذه الوحدات من الأسر يضمها قطاع العائلات، وتشتمل على الأفراد أو الأسر التي تستخدم الأرصدة المتاحة من الدخل للحصول على السلع الاستهلاكية لإشباع حاجتهم الشخصية، وما ينفقه هؤلاء على السلع يسمى بالنفقات الاستهلاكية.

( ٢ ) ملاك عناصر الإنتاج:

هذه الوحدات تمثل الشخص الطبيعي أو الاعتباري الخاص أو العام الذي يملك عناصر أو عناصر الإنتاج. وهو يقدم هذه العوامل للغير لاستخدامها في العملية الإنتاجية. ووحدات عناصر الإنتاج أما أنها تمثل خدمات العمل أو الأرض أو رأس المال. وهذه العوامل قد توجر للغير لاستخدامها في الإنتاج، أو تستخدم بواسطة المالك نفسه أو كرأس مال يقرض للغير.

( ٣ ) وحدات إنتاج السلع والخدمات:

وهذه الوحدات تتكون إما من فرد واحد كطبيب أو محام مثلاً، أو تكون على شكل منشآت أعمال ذات أشكال قانونية مختلفة كشركات الأشخاص وشركات الأموال. وإنفاق الأموال بواسطة الوحدات الإنتاجية يكون لنا في النهاية ما يسمى بالتكلفة، وهذا بعكس الحال بالنسبة للنفقات التي تقوم بها الوحدات الاستهلاكية. ومن المرغوب فيه من الناحية التحليلية أن نجمع الوحدات الاقتصادية في

صناعات معينة هي مجموعة المؤسسات التي تنتج سلعاً متشابهة أو مرونة الإحلال بين بعضها قريب جداً. فصناعة الصلب مثلاً تشتمل على المؤسسات التي تنتج منتجات الصلب.

#### ( ٤ ) المؤسسات الاجتماعية وغيرها:

هناك وحدات يمكن تمييزها عن الوحدات السابقة، وهذه الوحدات تستطيع اتخاذ قرارات معينة، ومن أمثلتها الجمعيات التعاونية، ونقابات العمال، والمؤسسات الاجتماعية الخيرية، والأجهزة الحكومية وغيرها. فهذه المؤسسات تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي بتقديم خدمات هامة أو تقوم بنشاط استهلاكي، ولكنها لا تتدخل بسهولة في إحدى الأنواع الثلاثة السابقة.

#### ثانياً: وظائف الوحدات الاقتصادية:

الوحدات الاقتصادية متميزة عن الأفراد الذين يمتلكونها ويديرونها، فليها ملكية عناصر الإنتاج وتملك المنتجات التي تنتجها حتي تعرض في السوق، أما فيما يتعلق بالعمال فإنها تمتلك خدماتهم دون أنفسهم. أما العوامل الأخرى كالأرض، رأس المال فغالباً ما تمتلكها كما أنه لا بد من وجود رأس مال نقدي لكي تحصل على خدمات عناصر الإنتاج.

وتقوم الوحدات والمؤسسات الاقتصادية بوظائف عديدة، أهمها مايلي:

#### ( ١ ) وظائف الإدارة:

تقوم الوحدات والمؤسسات الاقتصادية بوظائف الإدارة عن طريق تنسيق الأنشطة المختلفة لعوامل الإنتاج. ففي النظام الرأسمالي تقوم الوحدات الاقتصادية بالتخطيط واتخاذ قرارات تتعلق بشكل الإنتاج ونوعه، وطرق الإنتاج، وأثمان المنتجات وفي أغلب الأحيان تستطيع بدء عملية الإنتاج وإنهاؤها.

#### ( ٢ ) وظيفة التنبؤ:

قيام الوحدات والمؤسسات الاقتصادية بوظيفة التنبؤ في الاقتصاد المتحرك يقصد به تقدير الظروف المستقبلية، أما في المجتمع الساكن فتكون قراراتها مجرد قرارات روتينية، ويجب عليها وضع برنامج مناسب لمزج عناصر الإنتاج، وكذلك تكوين الأثمان. أما في الاقتصاد المتحرك فيجب على الوحدات والمؤسسات الاقتصادية أن تقوم بوظيفة التنبؤ، ويسبب هذا الدور تتحمل نصيباً أكبر من المخاطر والخسائر المالية، نظراً لأنها تقوم بدفع المدفوعات قبل الإنتاج، ومن ثم فإنها تتعرض لخسائر جسيمة إذا لم تنجح في أعمالها. ولاشك أن فشل المشروع الواحد يعود بأضرار على الملتحقين بالمشروع والمساهمين فيه.

#### ثالثاً: أهداف الوحدات الاقتصادية:

يمكن شرح الأهداف التي تتبناها الوحدات الاقتصادية في ظل أى نظام اقتصادي في ما يلي:

#### ( ١ ) تحقيق أقصى إشباع ممكن للمستهلك:

عندما نطبق هذا المبدأ علي قطاع العائلات المكون من الأسرة والأفراد، نجد أن هذا الفرض يتضمن ضمناً أن كل وحدة استهلاكية تحاول تحقيق أقصى إشباع ممكن باستخدام ما لديها من الدخل

المتاح وتوزيعه بين الاذخار والاستهلاك. أى أنه يوازن نفسه بين الاذخار والاستهلاك بقدر ما يمكن. ولو أخذنا فترة معينة فإننا نجد أن كل فرد له مقدار معين من النقود يعتبر رصيذاً بالنسبة له، حصل عليه من عمله في الماضي، أو كنتيجة لميراث حصل عليه بطريقة شرعية.

### ( ٢ ) تحقيق أقصى دخل ممكن لأصحاب عناصر الإنتاج:

وكما هو الشأن بالنسبة للمستهلك فإن أصحاب عناصر الإنتاج يحاولون أيضاً الحصول علي أقصى دخل ممكن إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن كبر حجم الدخل النقدي لايعني بالضرورة كبر حجم المكاسب الصافية. أى أنه ليس من الضروري أن يكون حجم الدخل النقدي كبيراً لكي تكون المكاسب الصافية أكبر مما يمكن، بل من الممكن أن تحصل عناصر الإنتاج علي أكبر دخل صافي لها من دخل نقدي أقل حجماً مما يتصور، فالعامل لا يبحث في مجرد زيادة دخله إلي أقصى حد ممكن فحسب، وإنما يعمل عدداً من الساعات لزيادة مكسبه الإجمالي من كل من العمل والفراغ معاً.

وبالنسبة لرأس المال فإن فرض تحقيق أقصى دخل ممكن يقتضي أن يخصص أصحاب الثروة هذا العنصر من عناصر الإنتاج بين الأصول السائلة والأنواع الأخرى التي تحقق له مكاسب أكثر. ومعني ذلك أنه يفاضل بين الدخل الذي يحصل عليه من إبقائه الثروة كامنة في شكل أصل نقدي سائل والعائد الذي يحصل عليه من تحويله إلي أشكال أخرى. أى أن النقود مستقرض لمن يدفع أكبر عائد ممكن مع الأخذ في الاعتبار احتمالات المخاطرة وضياع رأس المال نفسه.

وبالنسبة لملاك الأراضي وأصحاب الأصول الرأسمالية، فإن هذا الفرض يقتضي أيضاً لامجرد زيادة الدخل النقدي الذي يحصلون عليه فحسب، وإنما هو الحصول علي هذا الدخل بأقل عدد من الوحدات التي يطمونها للغير، ولذلك فإنهم يطمون خدمات ممتلكاتهم للمؤسسات التي تدفع عائداً أعلى. وعلي هذا الأساس يعمل أصحاب المشروع علي تحقيق أقصى دخل ممكن من مزج العوامل الإنتاجية بنسب فنية معينة بحيث تحقق لهم في النهاية دخلاً صافياً نتيجة تحملهم لأعباء المخاطرة يطلق عليه الأرباح وهذا هو دخل التنظيم.

### ( ٣ ) أهمية هدف تحقيق أقصى ربح ممكن:

من المعتقد بشكل واسع أن تحقيق أقصى ربح ممكن مازال هدفاً رئيسياً في المؤسسات الاقتصادية، والمكاسب المحققة بواسطة المؤسسة ينظر إليها علي أنها أحسن مقياس لمدي نجاحهم في أعمالهم، وتمثل الأرباح الإثبات الموضوعي الغير قابل للجدل علي مدي كفاءة الإدارة مما يحفظ عليهم مراكزهم، بينما فشل المؤسسة في تحقيق مستوي معين من الأرباح قد يؤدي إلي ثورة المساهمين، وربما أدي كذلك إلي فصل الإدارة العليا أو تغيير الموظفين. كما أن الفضل في الحصول علي الأرباح المناسبة قد يزيد من مخاطر المؤسسة، أو قد يؤدي بها إلي الإفلاس، فضلاً عن أن وجود معدل مناسب من الأرباح يعتبر ضرورياً لاستمرار توسع المؤسسة. فوجد الأرباح المتراكمة يسهل للمؤسسة مهمة التمويل والحصول علي رأس مال إضافي.

## المطلب الرابع: تطور النظم الاقتصادية وخصائصها:

لا يوجد أى نظام اقتصادي الا لاستجابة لطبيعة الإنسان واشباع حاجاته المادية والمعنوية، ولكي يتمشى مع روح العصر الذى يعيشه تطراً عليه تغييرات وتطورات في الأصول والفروع. ومعظم النظم الاقتصادية التي عاشت طويلا استطاعت أن تتجاوز العقبات وتتحدى الصعاب عبر الزمان والمكان بفضل خضوعها للتفتيح والمراجعة والتغيير المستمر، وقدرتها على الأخذ ببعض مميزات الأنظمة الأخرى سواء كانت قبلها أو ظهرت بعدها. وفي هذا المضمون يمكن القول بأن أى نظام اقتصادي سياسي لا يستطيع البقاء طويلا إلا اذا اتسم بالمرونة وكفاءة الأداء، وبإستعداد للتعديل والتسوية والملاءمة بينه وبين الظروف المتغيرة من حوله. وهذه المرونة قد تكون متعارضة أو متناقضة مع ركائز النظام، لكنها تبقى هي الوسيلة الفعالة لإدارة التغيير، لاسيما في فترات التحول والانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر، أو في مرحلة التحول من سمة اقتصادية إلى سمة أخرى مع البقاء في النظام نفسه، كالأخذ بمبدأ التخطيط التأسيري في نظام اقتصادي رأسمالي، والذي يتمثل في تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتحويل بعض المنشآت من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة، وهذه من سمات النظام الاشتراكي.

ان السمتين الرئيسيتين للنظام الاقتصادي هما ضرورة توافقه ودوامه النسبي، وتنتج هاتان السمتان من الميزتين الرئيسيتين لمكونات النظام، وهما مرونة البنية الفوقية والبنية الأساسية ومقدرتها على التكيف والتوافق مع مقتضيات التغيير والتطور، ومن هنا يمكن للنظام الاقتصادي أن يتطور فعلاً ويتحول. وبذلك يحدث الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر. ومن هنا تظل الأنظمة الاقتصادية دائما في حركة تطور، والعوامل المسؤولة عن هذا التطور تنقسم إلى عناصر ذاتية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالتغيرات الاقتصادية، كازدياد الإنتاجية وتطور مستوى وسائل الإنتاج والتكنولوجيا، والتغيرات غير الاقتصادية مثل العادات الاجتماعية والهوية الحضارية Kulturidentitaet، وعوامل خارجية لاتتصل اتصالاً مباشراً بالظواهر الاقتصادية مثل ثورة المعلومات والاتصالات والاكتشافات الجغرافية والعلمية والحروب والنزاعات السياسية بين الأنظمة المعاصرة.

وفي عرضنا لتطور النظم الاقتصادية وخصائص كل منها سنقسمها الى مجموعتين من النظم، المجموعة الأولى تتضمن نظم اقتصادية سابقة على الرأسمالية، وهى المشاعية البدائية والرق والاقطاع، والمجموعة الثانية تتضمن النظم الاقتصادية المعاصرة، وهى النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكي والنظام المختلط.

## المبحث الثاني

### النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية

يتناول المبحث الثاني شرح النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية في ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: المشاعية البدائية.

المطلب الثاني: نظام الرق أو العبودية.

المطلب الثالث: النظام الإقطاعي.

#### المطلب الأول: المشاعية البدائية:

عاشت البشرية مئات الألوف من السنين في تشكيل اجتماعي واقتصادي أسامه الملكية الجماعية لأدوات العمل البدائية التي استخدمت كوسائل إنتاج. وتعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً. لذلك لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها.

#### أولاً: خصائص مراحل نظام المشاعية البدائية:

وقد عاش الأفراد في مشاعات قبلية متوحدين على أساس قرابة الدم، تسيطر عليهم عادات وتقاليد بسيطة. وكانت المحاصيل القليلة التي لا تكاد تفي بحاجة الإنسان توزع بين أفراد المشاعة توزيعاً متساوياً، لذلك لم يكن هناك فائض من المحاصيل يمكن انتزاعه من الآخرين، ولا تفاوت اقتصادي أو علاقات استغلال في المجتمع. فكانت وسيلة الإنتاج الرئيسية هي الأرض، وسيطر الاقتصاد الطبيعي في هذه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، حيث كان تتم عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بشكل مباشر دون استخدام النقود، وكان نمط الإنتاج تعاونياً وجماعياً.

ومن أهم مراحل تطور نظام المشاعية البدائية تطور المشاعية العشائرية من الأمومية Matriarchat إلى الأبوية Patriarchat. ففي المشاعية العشائرية الأمومية كانت تتركز السلطة والقيادة بشكل طبيعي في يد الأم، وكانت الأنثى هي أصل النظام الاجتماعي البدائي والتيها ينسب أبناؤها. وقد اختلف هذا النظام تقريباً من الوجود إلا في بعض الشعوب البدائية في آسيا وأفريقيا. أما المشاعية العشائرية الأبوية فقد توالفت في مرحلة لاحقة، عندما فقدت الأنثى كل المزايا والحقوق الأمومية لتتخضع للرجل في ظل مجتمع نكوري أبوي، مازال يشكل الثقافة الغالبة حتى اليوم في العالم.

وفي مرحلة المشاعية الزراعية بدأ الإنسان مرحلة الاستقرار على ضفاف الأنهار وزراعة الأرض وتربية الماشية، وظهرت الحضارات القديمة على ضفاف الأنهار، مثل حضارة الصين ومصر، وبلاد الرافدين. وقد توالفت الاكتشافات الإنسانية وعملت على تحسين أدوات العمل وطرق الإنتاج،

ففى أول الأمر كانت الأدوات من الحجارة والعصى يستخدمها الإنسان فى الضرب والقطع والحفر، ثم حدث اكتشاف النار الذى مكن الإنسان من إدخال أنواع جديدة من الغذاء فى طعامه، وابتكر القوس والسهم الذى ساعد على تحسين جديد لأدوات العمل وتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع البدائى.

### ثانياً: تطور نظام المشاعية البدائية:

يمثل ظهور الزراعة خطوة عظيمة أثرت فى تطور القوى الإنتاجية، لكنها ظلت بدائية أمداً طويلاً إلى أن استخدمت الماشية فى الأعمال الزراعية، فزاد الاتجاه نحو العمل الزراعى بدلاً من الرعى، وبدأ الناس فى تبنى طراز مستقل من الحياة، وكان النظام السائد هو الملكية الجماعية واشترك الجميع فى اقتصادهم القائم على صيد الحيوانات والأسماك وإعداد الطعام، وكان معظم الناس يقومون بأعمال مشابهة فى شكل تعاون، ولم يكن ثمة أى استغلال من الإنسان للإنسان، وكان توزيع الغذاء على أعضاء المجتمع البدائى يتم على أساس التكافؤ. وقد نظمت العشائر بصورة متدرجة، ثم حدث تقسيم للعمل بشكل طبيعى بين أفراد العشيرة، بين الرجال والنساء، وبين الراشدين والأطفال والشيوخ، فقد بدأ الرجال يشغلون أنفسهم فى أعمال الصيد، فيما راحت النسوة تعلمن فى جمع الأغذية النباتية، ثم تطورت هذه التجزئة للعمل عقب ظهور تربية الماشية والزراعة، إذ شرعت مجموعة من الناس فى التخصص فى الزراعة، بينما تخصص مجموعة أخرى فى تربية الماشية، وقد ترتب على تقسيم العمل هذا إلى ظهور طاقة إنتاجية عالية، وسرعان ما وجدت المجتمعات البدائية أن لديها وفرة من بعض المنتجات، وندرة فى منتجات أخرى، فظهر التبادل بين القبائل التى تعمل فى تربية الماشية، وتلك التى تعمل فى الزراعة.

ثم اكتشف الناس مع مرور الزمن سر صهر المعادن كالنحاس والحديد، وعملوا منها الأوعية وأدوات العمل والسلاح، وأمكن باختراع المغزل اليدوى إنتاج الملبوسات، وبدأ بعض الأفراد تبعاً لذلك فى التركيز على الحرف التى أتقنوها، يبادلونها فى سبيل الحصول على المنتجات اللازمة لغذائهم. وهكذا ازدادت طاقة الإنسان الإنتاجية وسيطرته على الطبيعة، وأصبح قادراً على سد متطلباته بصورة أكبر.

### ثالثاً: ثلاثى نظام المشاعية البدائية:

لم يكن فى وسع قوى الإنتاج الجديدة للمجتمع أن تنمو وتتطور بسهولة ويمر ضمن الإطار المشاعية البدائية لملكية وسائل الإنتاج، فلم يعد العمل المشترك ضرورياً، وظهرت الحاجة إلى العمل الفردى الذى يتطلب ملكية خاصة، وهكذا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وظهر معها اللاتكافؤ فى الملكية بين الناس، بين العشائر أولاً ثم بين أفراد العشيرة ثانياً وأصبح هناك أغنياء وفقراء.

### المطلب الثانى: نظام الرق أو العبودية:

يعد نظام الرق أو العبودية Slavery، الذى حل محل النظام المشاعى البدائى، أول نظام فى التاريخ يقوم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وعلى التناحر الطبقي. وكانت العبودية فى أولى مراحلها تسمى «العبودية الأبوية» أو العبودية البيئية، وكان عدد الأرقاء قليلاً، وكان السيد مالك الرقيق

يشتغل في الأرض مع أرقائه، ولم يقتصر العمل في هذه المرحلة على الرقيق وحدهم كما حدث في المرحلة اللاحقة.

### ثالثاً: خصائص نظام الرق:

وقد استهل أسلوب الإنتاج في نظام الرق تاريخه حين صار استغلال الرقيق هو السائد في عملية الإنتاج، وحين انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: المُسْتَعْلَيْن «الأسياء» والمُسْتَعْلَيْن «الرقيق». ويضمُّ مجتمع الرق إلى هاتين الطبقتين فئة الأحرار كالجرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرايين. وتكون في ظل هذا النظام المجتمع الطبقي، وأضحت السيطرة السياسية مقصورة على طبقة الأسياء في المجتمع.

وظهر التناقض بين العمل الجسدي والعمل الذهني، فالعمل الجسدي تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياء الذين اقتصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن. ان التفرغ للقيام بهذه الأعمال كان له أثر إيجابي في تطور المعارف والعلوم الإنسانية وتقدم المجتمع البشري.

وفي نهاية النظام البدائي وعن طريق تنمية القوى الإنتاجية في الرعي والزراعة وبالتالي زيادة الإنتاجية في العمل، تمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها كافيًا بالكاد لسد رمقه إلى مرحلة جديدة أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من القدر اللازم لحفظ حياته، وبهذا ظهر لأول مرة فائض اقتصادي في يد الإنسان، وقد ترتب على ظهور هذا الفائض اختصاص الفرد المنتج به وحدة دون غيره، وبالتالي ظهور الملكية الفردية.

ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا الفائض إلى امتناع الإنسان عن قتل ما يقع في يده من أسرى الحرب من الأعداء كما كان يفعل من قبل واستخدامهم بدلاً من ذلك في عملية الإنتاج للحصول على فائض إنتاجهم، وهكذا ظهر الرق لأول مرة ونقل الإنسانية إلى مرحلة أرقى بكثير من تلك التي كان فيها الأسرى من الذكور يقتلوا بمجرد وقوعهم في الأسر لعدم إمكان الاستفادة المنتصر منهم، لكن الأفراد الأقياء في الجماعة لم يكتفوا باسترقاق أسرى الحرب من الجماعات المعادية بل عمدوا بعد ذلك، وقد رأوا فائدة عمل الرقيق، إلى استرقاق الأفراد في جماعتهم ذاتها إما بسبب عجزهم عن سداد ديونهم وإما لمجرد فقرهم وضعفهم، وقد كان هذا الاسترقاق بمختلف أسبابه سبباً وإيذاناً بانتهاء النظام الاقتصادي البدائي وبداية نظام اقتصادي آخر في أماكن متعددة من العالم هو نظام الرق أو العبودية.

مما لا شك فيه أن ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أدى إلى زيادة ثراء الأفراد الذين يتوصلوا إلى حمل الآخرين على العمل في ممتلكاتهم، وقد مكنت الحروب من الحصول على هؤلاء العمال، إذا أصبح أسرى الحرب رقيقاً. ولكن زيادة الثراء التي صاحبت استخدام الرقيق جعلت الأغنياء لا يشرعون في استعباد الأسرى فحسب، بل وفي استبعاد أي من أبناء القبيلة تلحقه الفاقة أو يمقت تحت وطأ العدين، وهكذا ظهرت طبقتان هما طبقة الرقيق وطبقة السادة، وابتدأت صورة من صور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وكانت العلاقات الاقتصادية في مجتمع الرقيق تعتمد على أن الأغنياء يملكون الرقيق الذي يعمل في الإنتاج تماماً كما يملكون وسائل الإنتاج الأخرى

كالأرض، فالعبد كان يعد من الممتلكات المنقولة، فهو تحت تصرف مالكة تماماً، ودون غيره. ومن الطبيعي أن العبيد كانوا يثرون على هذه الأشكال القاسية من الاستغلال، ولعل ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد الرومان أحد الثورات التي ذكرها لنا التاريخ.

### ثانياً: تطور نظام الرق وظهور النقود:

ظهر في ظل نظام الرق تبادل المنتجات الذي تحول تدريجياً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية. وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظل الاقتصاد الطبيعي سائداً إلى حد ما، وظهر إلى جانبه الاقتصاد التبادلي، حيث تسود عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك في شكل أكثر رقياً وتحقيداً. وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية. واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي. ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق.

### ثالثاً: تلاشى نظام الرق:

نمت وتطورت قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في أحشاء نظام الرق وعملت على تقويضه. فيلاحظ أن الدول التي قامت على اقتصاد الرقيق لم تتحقق انتصارات مستمرة في حروبها، لأن الفلاحين وأرباب الحرف كانوا دعامة جهاز الحرب، إذ كانوا يؤدون دور الجنود، ويتحملون العبء الأكبر من الضرائب اللازمة لإدارة نفة الحرب، ولكن الإنتاج الواسع النطاق المملوك للسادة والمرتكز على عمل الرقيق الرخيص كان يناقس إنتاجهم وادى إلى خرابهم الاقتصادي، فضعفت القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول التي تملك الرقيق، وحلت الهزائم محل الانتصارات، ونضب المعين اللامنقطع لتوريد الرقيق، مما أسفر عن هبوط عام في الإنتاج. وسرعان ما أصبحت الملكيات الصغيرة بعد ضعف الإقطاعيات الكبيرة التي تعتمد على عمل الرقيق أكثر فائدة، فتغير الحال رويداً وارتفع عدد العبيد المحررين، كما تجزأت الإقطاعيات الكبيرة في الوقت نفسه إلى مساحات أصغر يزرعها هؤلاء العبيد المحررين بشروط العمل قوامها أن هذا المزارع لا يعد عبداً، وإنما فالحاً للأرض، له حق العمل في قطعة منها طيلة حياته، شريطة أن يدفع لمالكها مقابل تلك مبلغاً من المال أو شطراً من الإنتاج أو الاثنين، ولكن هذا المستأجر لم تكن له حرية كبيرة، بل كان مرتبطاً بأرضه، ولا يستطيع مغابرتها، يباع معها إذا شاء مالكةا بيعها، وهكذا بدأ الطراز الإقطاعي للإنتاج في الظهور.

### المطلب الثالث: النظام الإقطاعي:

حل النظام الإقطاعي محل نظام الرق. ويقوم هذا النظام على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج «الأرض» واستغلال الفلاحين. وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية. وكانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها ومنَ فيها من أقتان. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل قانوني، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي ويحدد

البنية الطبقيّة للمجتمع الإقطاعي كما يحدّد طريقة توزيع المنتجات. إلى جانب ذلك وجدت في النظام الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين لاستثماراتهم الخاصة.

### أولاً: خصائص النظام الإقطاعي:

في مرحلة تكوّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدّد السمات الرئيّسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام. وكانت تبعية الفلاحين الأحرار للإقطاعيين تتم بأساليب مختلفة على اختلاف في درجتها. وبدأت للتناقضات بين الإقطاعيين والفلاحين تتضح أكثر فأكثر. وكان عمل الفلاحين الأساس في قيام المجتمع الإقطاعي واستمراره، كانوا ينتجون تلبية للحاجات الضرورية لأنفسهم، وللسيد الإقطاعي وحاشيته، ولجهاز الدولة.

وقد ساد النظام الإقطاعي في جميع بلاد العالم تقريباً، لمدة قرون عديدة، فقد ظل هذا العهد باقياً في الصين مثلاً أكثر من ألفي عام، واستمر الإقطاع الذي انتشر في بلاد أوروبا الغربية قروناً طويلة، بدأت بانتهاء الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس للميلاد وانتهت بقيام الثورات البورجوازية في إنجلترا في القرن السابع عشر، وفي فرنسا في القرن الثامن عشر، أما في روسيا فقد استمر من القرن التاسع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

وكان أساس النظام الاقتصادي في المجتمع الإقطاعي هو الملكية الخاصة للأرض للإقطاعيين، وكانت الملكيات الزراعية الإقطاعية الواسعة هي أساس استغلال السادة الإقطاعيين للفلاحين، فقد كانت الأراضي توزع على الفلاحين وفق شروط ابتزازية، فالفلاح يلتزم بالعمل أما في فلاحه الأرض أو في استعمال الأدوات والحيوانات ويدفع مقابل ذلك مبلغاً نقدياً أو جزءاً من المحصول، أو مقابل الأمرين معاً. وهكذا أدى هذا النظام إلى اعتماد الفلاح اعتماداً شخصياً وحتمياً على السيد الإقطاعي، فعلى الرغم من أن الفلاح لم يكن عبداً ولم يكن في وسع السيد أن يقتل فلاحه كما كان في نظام الرق، فقد كان هناك نوعاً آخر من التبعية تتلخص في أنه كان في وسع الإقطاع أن يبيع فلاحه مع الأرض، وهكذا كان أجبر الأرض مضطراً إلى أن يعمل فيها لإنتاج للضرورات اللازمة لمعيشته ومعيشة أسرته بالإضافة إلى تحقيق فائض يأخذه السيد الإقطاعي مقابل ملكيته للأرض.

### ثانياً: تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي:

ووصل الإنتاج الزراعي في ظل الإقطاع إلى مستوى أعلى مما كان عليه في نظام الرقيق، وتحصنت أساليب الإنتاج في الزراعة واستخدم المحراث الحديدي وغيره من أدوات العمل الحديدية على نطاق واسع، وظهرت فروع جديدة من الإنتاج الزراعي كزراعة الكروم وصناعة الخمر، وفي الإنتاج الحيواني كالزبدة والجبن، وتوسعت المراعي والمروج. وبالإضافة إلى سكان القرى، كانت المدن تضم أرباب الحرف والتجار، وتحصنت أدوات العمل عند هؤلاء وأصبحت قائمة على التخصص، كما ظهرت مع مضي الزمن حرف جديدة، مثل صناعة السلاح، والمسامير والأمواس والأقفال الحديدية والأحذية ومسروج الركوب وغيرها، وظهرت تحسينات في عمليات صهر الحديد

وتتقته من الشوائب، وظهرت الأفران الأولى لصهر الحديد في القرن الخامس عشر، الذي وقعت فيه أعظم الكشوف الجغرافية.

ومع تطور أسلوب الإنتاج الإقطاعي تحول، على نحو متدرج، من نظام الربح بالسخرة إلى نظام الربح العيني، ثم إلى الربح النقدي. وكان الإقطاعي وفقا لنظام السخرة يستولي على العمل بشكله الطبيعي لذلك لم يُعَنّ الفلاح بالعمل أو بنتائجه. ومع ظهور الربح بنوعيه العيني والنقدي، صار الإقطاعي يحصل على نتيجة العمل ممثلا بقسم من المُنتَج وهو المُنتَج الفائض. وصار الفلاح أكثر اجتهاماً بنتائج العمل. وحققت القوى المنتجة في النظام الإقطاعي مستوى تطور عاليا مقارنة مع مستواها في نظام الرق.

لكن النظام الإقطاعي بشكله الذي كان سائداً في أوروبا كإقتصاد مغلق، يعتمد على الاكتفاء الذاتي وعدم قيام التبادل خارج حدود الإقطاعية، لم يكن يسمح بالتطور الاقتصادي الكبير، فلم يكن في وسع طبقة الفلاحين العاملة تحت نير الاستغلال الإقطاعي أن تزيد كميات الإنتاج الزراعي لعدم وجود ما يشجعها على ذلك، إذ كان الإقطاعي يحصل على هذه الزيادة ولا يترك لهم إلا ما يبقئهم في معيشة الكفاف. كما واجهت الطاقة الإنتاجية المتزايدة لأرباب الحرف في المدن عقبات إقامتها الأنظمة والقواعد التي وضعت لتنظيم العمل في نقابات حرفية، وتطلبت هذه التطورات كلها التحرر من أغلال الإقطاع.

### ثالثاً: نمو الرأسمالية الصناعية وتفويض النظام الإقطاعي:

مع تزايد العلاقات السلعية النقدية ونموها، أخذت النفود شيئاً فشيئاً تسهم إسهاماً فعالاً بوصفها مقياساً للقيمة، كما اتسعت علاقات التبادل والعلاقات السلعية النقدية من التطور في أنوات العمل ووسائل الإنتاج وتقسيم العمل الاجتماعي. وكان هذا التطور في علاقات الإنتاج، أي قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج بفضل قيام الثورة الصناعية والكشوف العلمية والجغرافية، وتراكم الثروة لدى التجار وتحولهم إلى الاستثمار في الصناعة، فولدت طبقة البرجوازية الرأسمالية الصناعية، وانقسم المجتمع إلى طبقة البرجوازية أو الرأسمالية الصناعية، التي تمتلك المصانع والآلات ملكية خاصة، وطبقة العمال التي لا تمتلك الا قوة عملها تتبعها كسلعة مقابل الأجر، الذي يكاد يقترب من حد الكفاف للبقاء على حياة العمال. لقد ولدت الرأسمالية الصناعية كنظام اقتصادي اجتماعي جديد على أنقاض نظام الإقطاع، عندما أصبح عقبة أمام تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الجديدة. وزادت التناقضات في بنية النظام الإقطاعي مما ساهم في انهياره، وذلك بمساعدة عناصر أخرى مثل انتشار مبادئ الحرية الفكرية والسياسية، مما قوض سلطة الإقطاع، وبداية عصر التنوير والحرية الدينية أدى إلى فقدان رجال الكنيسة في أوروبا السلطة الدنيوية، حيث قامت حركات الإصلاح الديني، مثل البروتستانتية في ألمانيا، عندما ثار راهب يدعى مارتين لوثر على فساد الكنيسة الكاثوليكية وسلطة بابا روما والكرادلة، وبيعهم صكوك الغفران.

## المبحث الثالث

### النظم الاقتصادية المعاصرة

يشهد عالمنا المعاصر انقسام دول العالم الى دول غنية متقدمة صناعياً أو دول الشمال، حيث يعيش فيها نحو ١٥% من سكان العالم يتمتعون بنحو ٨٥% من الناتج العالمي للسلع والخدمات، ودول متخلفة فقيرة هي شعوب العالم الثالث أو دول الجنوب، يعيش فيها نحو ٨٥% من سكان العالم ويتمتعون بنحو ١٥% من الناتج العالمي للسلع والخدمات، ويسودها مؤشرات التخلف مثل الفقر والجهل والمرض وضعف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والنكد العام.<sup>١</sup>

ويمكن القول أن أهم الأنظمة الاقتصادية المعاصرة يمكن ايجازها فيما يلي:

١. النظام الاقتصادي الرأسمالي.

٢. النظام الاقتصادي الاشتراكي.

٣. النظام الاقتصادي المختلط، الذي يحاول التوفيق بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب عيوبهما البارزة والتركيز على جوانبهما الإيجابية.

والجدير بالذكر أن جميع النظم الاقتصادية الحديثة تشترك في السعى الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، وهي: التشغيل الكامل والفعال للموارد النادرة، والتوزيع المتساوي للدخل، ونمو الإنتاج على مر الزمن. ومن هنا تقوم الدولة الحديثة بوظائف مهمة وتؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بوساطة السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تمارسها. وقد تقوم الدولة ذاتها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة اذا ما استدعت المصلحة العامة ذلك.

ويمكن القول أن النظام الاقتصادي الأمريكي أو الألماني أو الفرنسي أو الصيني أو الروسي على سبيل المثال تختلط فيه عناصر الاقتصاد الحر والتخطيط بدرجات متفاوتة. ولذلك أصبحت دراسة الأنظمة الاقتصادية المقارنة أسلوباً يستخدمه علم الاقتصاد بتطبيق أساليب التحليل المقارن في دراسة موضوعات اقتصادية مثل الانتاج والاستهلاك والضرائب والدخل القومي والاستثمار.

كذلك تلجأ الدول النامية إلى التدخل في قطاعات النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية، وتتيح للقطاع الخاص المشاركة في عملية التنمية. وترغب الدول النامية في استخدام السياسات الاقتصادية في توجيه النشاط الاقتصادي وإدارته بهدف تحقيق العدالة

<sup>١</sup> في رأينا أن النكد العام يعبر عن حالة الشقاوة والاكتئاب التي تصيب المواطنين في الدول النامية بالاحباط عندما تفشل السياسة العامة في توفير سبل السعادة للمواطنين، وتتولد لديهم مشاعر سلبية وسلوكيات عدائية ضد المجتمع. ويجب أن تستهدف استراتيجيات التنمية الاقتصادية تحقيق السعادة، ورفع مؤشر السعادة القومية، حسب تقرير السعادة في العالم الذي تصدره الأمم المتحدة سنوياً. راجع في ذلك نظريتنا في التنمية، المتضمنة في الدراسة التالية: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية، منخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٠٠ وما بعدها.

الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية واحترام حق الملكية وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة.

يتناول هذا المبحث شرح النظم الاقتصادية المعاصرة في أربعة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي المختلط.

المطلب الرابع: النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

### مقدمة:

أعطيت للرأسمالية أو النظام الرأسمالي تعريفات كثيرة بعضها علمي بحث ومن ثم موضوعي، وبعضها متأثر بالتفضيل الشخصي لكل كاتب، وبعضها يخفى حكماً قيمياً فيما يتعلق بالنظام، ما له أو ما عليه، دون أن يصرح بهذا، وبعضها أخيراً يصدر عن انحياز أو موقف متخذ سلفاً. فقد ذهب الاقتصادي الألماني سومبارت Sombart إلى تعريف الرأسمالية بأنها تتركز في أن جمع رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح هو الباعث المسيطر للنشاط الاقتصادي ويخضع بالتالي كل شيء في الحياة لهذه الغاية.

يرى ماركس أن جوهر الرأسمالية إنما يكمن في أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يتكون من:

( أ ) : قوى الإنتاج، وهي مجموعة الوسائل التي يستخدمها المجتمع لإنتاج السلع المادية، وتشمل أدوات الإنتاج من عدد وآلات، وقوة العمل أي الأفراد أنفسهم بإمكانياتهم الفنية وخبراتهم بالعمل والتي تساعدهم على تشغيل أدوات الإنتاج هذه وفقاً لبرنامج إنتاجي معين.

( ب ) : علاقات الإنتاج أو علاقات الملكية، وهي العلاقات الاقتصادية أو الروابط التي تقوم بين الأفراد خلال عملية الإنتاج وعمليات المبادلة وتوزيع السلع المادية.

وهدف الإنتاج في النظام الرأسمالي يكون من أجل التبادل وتحقيق الربح. وتعود ملكية وسائل الإنتاج فيه إلى فئة قليلة من المجتمع هم الرأسماليون، أما باقي أعضاء المجتمع وهم الأثريّة، فلا تملك سوى قوة عملها وأفرادها يشتغلون عمالاً أجراً يُشغلون وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون. ويمتاز هذا النظام بحرية النشاط الاقتصادي. ويتم تخصيص Allokation أو توزيع الموارد الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق آلية السوق Marketmechanismus، وتتخذ القرارات الاقتصادية في إطار من اللامركزية. ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الذي تقوم به المؤسسات والأفراد، تديلاً مباشراً.

كما يفترض النظام الرأسمالي أن الوحدات الاقتصادية تسعى دائماً لزيادة كمية الربح للمنتج وزيادة المنفعة للمستهلك. فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوع بالدافع الاقتصادي أي تحقيق مصلحته الشخصية. ويقوم النظام

الاقتصادي الرأسمالي على آلية السوق التي لا يمكن أن تؤدي وظائفها بكفاية إلا إذا اتصفت بالحرية والمنافسة التامة وعدم تدخل الحكومة، عندئذ لا يكون في مقدور أي من المنتجين أو المستهلكين بصفته المنفردة التأثير في الأسعار السائدة في السوق.

إن قيام التوازن التلقائي في الحياة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي يتطلب احتراماً لمبدأ المنافسة الحرة؛ فآلية السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن بتفاعل عناصر العرض والطلب في السوق. ويوضح آدم سميث آلية حدوث التوازن التلقائي على أساس التفريق بين نوعين من الأسعار: السعر الطبيعي، وهو مساوٍ لكلفة إنتاج البضاعة أو مساوٍ لقيمة البضاعة، والسعر الجاري وهو السعر الذي يتكون بفعل العرض والطلب في السوق. ويظل السعر الجاري يحوم حول السعر الطبيعي ويقترب منه ليساويه في أغلب الأحيان عن طريق اليد الخفية invisible hand التوازن التلقائي الذي يجري في السوق بين قوى العرض والطلب، وإذا كان هناك أي اختلال فإنه زائل لامحالة لتعود حالة التوازن من دون شك في ذلك. أن هذا التوازن العفوي لا يخلخله إلا عدم تطبيق مبدأ المنافسة الحرة.

#### أولاً: نشأة وتطور النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية للأفراد في إدارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي والتنافس فيما بينهم بهدف تحقيق المكسب المادي. ويتمتع النظام الرأسمالي بقدرته على التجديد والاستمرار وقابليته للإصلاح، الأمر الذي جعل أغلب دول العالم تتوجه نحو الاتجاه الرأسمالي. والنشأة المبكرة للنظام الرأسمالي كانت في إنجلترا أثناء الثورة الصناعية، وانتشر منها إلى الدول الأوروبية وبقية دول العالم.

النموذج الرأسمالي فكرة إنسانية قبل أن يكون مجرد نظرية اقتصادية، وكان محور هذا النموذج هو الإيمان بالفرد والإيمان بقدراته وإمكانياته. وقد كان لهذه الفكرة الإنسانية صداها في الفكر الديني فكانت حركة الإصلاح البروتستانتي التي تضع الخلاص في يد الإنسان بعد أن كانت الكنيسة الكاثوليكية تحتكره، وتجعل العلاقة بين الإنسان وربه علاقة مباشرة، بعد أن كان رجل الدين المسيحي يتوسط تلك العلاقة لدرجة بيع البابوات لصكوك الغفران ودخول الجنة. وكان لهذا النموذج الإنساني صداها في الفكر الاقتصادي، فكانت الحرية الاقتصادية، وكانت المنافسة، وكان الصراع بين الأفراد والهيئات، بعيداً عن تدخل الدولة، إلا في صورة قوانين تسنها لتنظيم العلاقة بين المتنافسين.

وحيثما اتجهت دول الغرب إلى الاستعمار في القرن التاسع عشر، صار تدخل الدولة ضرورياً من ناحية الأمن القومي لأن الأمر ارتبط بفكرة القومية، وصراع الدول الأوروبية القومية للحصول على المستعمرات، تحصل منها على المواد الخام، وتستعملها كأسواق لمنتجاتها. ومنذ القرن التاسع عشر يوجد تدخل للدولة في المجتمعات الرأسمالية في الشؤون الاقتصادية، بدأ محدوداً في الوظائف السيادية للدولة مثل الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدالة، وتزايد تدخل الدولة في القرن العشرين، ولكن بدرجات تختلف من مجتمع رأسمالي إلى آخر، حسب ظروف كل مجتمع وما تفرضه هذه الظروف من تحديد حجم هذا التدخل. ورغم هذا التدخل، ظل الأساس كما كان هو حرية الفرد، وتشجيع الابتكار والمبادرة الفردية، والدولة لا تتدخل إلا للضرورة وبمقدار.

وكان لهذه الفكرة الإنسانية صداها في الفكر الاجتماعي، وفي الفكر الأخلاقي، وقد انتشر روح الإصلاح في كل مجال. لقد وجدت روح جديدة في السياسة وفي المجتمع، وفي العلم والفلسفة والدين، وفي الألب والفن. وبدأ الجانب الاقتصادي في الحرية يطغى على بقية الجوانب في الأيديولوجيا الرأسمالية، بعد أن كان مجرد جانب واحد من هذه الحرية، التي حققها ثورة الإصلاح الديني في أوروبا، بحيث صارت الرأسمالية لاتوحي في الذهن إلا هذا الجانب الاقتصادي، وما يؤدي إليه من صراع على الكسب والريح، ومن تناقص في الحصول على المواد الخام والأسواق والخبرات الفنية، ومن حروب لحماية المصالح الرأسمالية في خارج الحدود، ومن صراع بين العمال وأصحاب الأعمال، ومن مكتشفات علمية لزيادة الإنتاج وخفض تكلفته، ومن بحوث علمية للوصول إلى هذه المكتشفات، وغير ذلك مما يعتبر هذا الجانب الاقتصادي مداره ومحوره.

وفي إطار هذه الحرية الاقتصادية التي طغت على سائر الحريات في الأيديولوجيا الرأسمالية، انطلقت الحرية السياسية والحرية الدينية والحرية الأكاديمية، وسائر الحريات الأخرى. واقترن الاستعمار بالرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية. والرأسمالية التجارية هي التي سادت أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت فيها التجارة هي محور النشاط الاقتصادي، وفي مرحلة الرأسمالية الصناعية، ظهرت تنظيمات إنتاجية جديدة، وعلى رأسها الشركات المساهمة، وانتقلت الرأسمالية من رأسمالية الوحدات الصغيرة أو رأسمالية المنافسة، إلى رأسمالية الوحدات الكبيرة، أو رأسمالية الاحتكارات، ويظهر الاحتكارات اتسع نطاق الاستعمار، وتطورت الرأسمالية الأوروبية إلى الإمبريالية وهي أعلى مراحل الاستعمار.

### ثانياً: شروط وجود النظام الرأسمالي:

هناك خمسة شروط أساسية لوجود النظام الرأسمالي وهي:

( أ ) أن يكون هناك إنتاج للثروة لا يقصد به فقط إشباع الحاجات الجارية، وإنما أيضاً رفع معدلات الاستهلاك والإخار وبالتالي رفع القدرة على الاستثمار.

( ب ) أن توجد طبقة عاملة تتبع قوة عملها ولا تكسب دخلها بصفة مستقلة، بأن تضيف قوة عملها الإنتاجية إلى المواد الأولية، وتحصل فقط على جزء من قيمة العمل المبذول، ويذهب الباقي في شكل فائض القيمة إلى طبقة الرأسماليين ووملاك خدمات عناصر الامناج.

( ج ) نمو وتطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج، بحيث يتاح لجماعات عمالية منظمة أن تستخدم الآلات وأدوات الإنتاج.

( د ) وجود أسواق واسعة يمكن الوصول إليها أهلة بالسكان الراغبين والقادرين اقتصادياً على استهلاك منتجات الصناعة الرأسمالية.

( هـ ) وجود الروح الرأسمالية في مناخ من الحرية يفجر طاقات الإبداع والتجديد والابتكار، وتخلق الرغبة والمقدرة على استخدام الثروة المتراكمة لتحقيق الأرباح وذلك بواسطة تنظيم المشروع الصناعي.

الرأسمالية تعنى ان تنظيم النشاط الاقتصادى فى المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالى، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هى الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التى يشترونها وقوة العمل المستأجرة فى شكل مشروع صناعى يستخدم الآلات كأساس للفن الإنتاجى، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على الأرباح وزيادة تراكم رأس المال.

### ثالثاً: النظام الرأسمالى وعلاج المشكلة الاقتصادية:

يجد النظام الرأسمالى أساس تصوره فى حل المشكلة الاقتصادية فى فكرة السلوك الرشيد، وهى فكرة فلسفية استمدتها أساساً من المذهب الحر. وتتخلص هذه الفكرة فى أنه إذا ترك الشخص حراً فى تصرفاته فإنه يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية، وهى تتمثل فى تحقيق القدر الأعظم Optimum من شئ ما، قد يكون منفعة، أم فائدة أم ربحاً ٠٠٠ إلخ، بحسب صفته فى التصرف الاقتصادى مستهلكاً كان، أم رأسمالياً، أم منظماً ٠٠٠ إلخ. وبعبارة أخرى فإن كل فرد إذا ترك حراً فإنه يسعى، وبشكل غريزى، إلى تحقيق فكرة تعظيم منفعته، أى تحقيق أكبر قدر من مصلحته الشخصية، ولما كان المجتمع يتكون من مجموعة أفراد فإن المصلحة العامة سوف تتحقق من مجموع المصالح الفردية الخاصة، ويترتب على ذلك ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد فى تملك الأموال والتصرف فيها.

والسلوك الرشيد بالمعنى السابق، يفترض اختيار طريق معين يحقق القدر الأعظم من شئ معين، دون طرق أخرى لا تحقق هذا القدر الأعظم. وعندما يصل الإنسان إلى الوضع الذى يحقق له القدر الأعظم من شئ معين، يقال أنه فى حالة توازن. بمعنى أنه استقر على وضع ليس هناك ما يدفعه إلى تغييره. فالمستهلك يكون فى حالة توازن عندما يستقر على اختيار تلك السلع التى ينفق عليها دخله والكميات التى يشتريها من كل سلعة، بحيث يمكن أن يحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة من هذا الدخل، والمنتج يكون فى حالة توازن عندما يستقر على تحديد تلك الكمية التى ينتجها من السلعة بحيث تحقق له أكبر قدر من الربح. والتوازن يتحقق نتيجة للتوفيق بين قوى متعارضة، تدفع فى اتجاهات مختلفة.

وفى الميدان الاقتصادى يجب فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وترك كل شئ يتقرر عن طريق آليات السوق، أى العرض والطلب. وبذلك وحسب التصور الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر يمتنع على الدولة التدخل فى الحياة الاقتصادية، وتصدر القوانين لتدعيم المنافسة وعدم قيام احتكارات Monopoly أو أشباه احتكارات Oligopoly.

ومن أشكال الاحتكار الكارتل Cartel والتروست Trust، ونميز بين هذين المصطلحين فيما يلى:

أ) الكارتل مصطلح يعنى اتفاق يكون مكتوب غالباً بين عدد من المشاريع التى تنتمي إلى فرع محدد من فروع الإنتاج، وذلك لتنظيم المنافسة بينهم وتقسيم الأسواق بطريقة أو بأخرى، مع الإبقاء فى الوقت نفسه على شخصية كل مشروع من تلك المشاريع سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو حتى القانونية، وذلك بحيث لا تتنمج تلك المشاريع مع بعضها البعض.

ب) الترتست يقصد به نوع من الاحتكار يتم في شكل اتفاقيات من نوع آخر تسمى اتفاقيات الترتست أو الثقة، وهي التي تختلف تماما عن اتفاقيات كارنل في جزئية أن اتفاقيات الثقة أو ترست تتنازل فيها المشاريع عن استقلاليتها تماما.

وكما تختلف اتفاقيات الكارنل عن اتفاقيات الترتست أو الثقة، فإنها أيضا تختلف تماما عن مصطلح ومعنى الشركة القابضة Holding Company، فالشركات القابضة أساسا تقوم على قاعدة من التعاون بين الشركات الأعضاء في مجموعة، والمساهمة الفعلية في رؤوس الأموال للشركات التابعة دون أى احتكار مخفي أو حتى معلن.

#### رابعاً: ماهية الليبرالية الكلاسيكية وأعمدها الخمسة:

الليبرالية الكلاسيكية هي فلسفة سياسية واقتصادية، تعتمد تراث عصر النهضة والتوير Renicance (الرينيسانس) في أوربا، وتهتم بالتعريف بحدود السلطة السياسية، ونشر ودعم مبدأ الحرية الشخصية والملكية الخاصة. وتُعرف الليبرالية الكلاسيكية بأنها فلسفة نجمت عن أفكار شعوب وثقافات وأديان مختلفة، تدعو إلى مجتمع مفتوح مبني على التعددية، وعلى حرية التجارة، ومفهوم الحكومة المقيدة الصلاحيات، بالإضافة إلى مبدأ احترام حرية الفرد. ضمن هذا المفهوم ينحصر دور الحكومة في تأمين المناخ المناسب للفرد ليتمكن من ممارسة حرياته دون أى تعسف.

أن التركيز على الحرية الفردية وتقييد دور السلطة التدخلية في الفكر الليبرالي، يعززان من قوة وفاعلية المجتمع المدني كما يوفران الجو الملائم لإقامة مجموعة من العلاقات السلمية والطوعية بين كافة مكونات ومفردات المجتمع المدني، الأمر الذي يعكس أثراً إيجابياً على صعيد المجتمع. ترتبط كل من الحرية السياسية والاقتصادية بعلاقة جدلية متبادلة، إذ أن دور أيا منهما مرتبط بتواجد الأخرى، فمن غير الممكن الدعوة إلى مجتمع ديمقراطي مع غياب بعض المقومات الاقتصادية الأساسية كالملكية الخاصة.

وعلى الصعيد الثقافي، تحترم الليبرالية الكلاسيكية التنوع الديني، فمن حيث المبدأ ليس هناك من سبب يمنع أن يتعايش أبناء الديانات المختلفة بسلام. إلا أنه وفي أحيان كثيرة يكون التدخل السياسي التعسفي للحكومات سبباً في إعاقة إمكانية التعايش تلك. إذا تمت ممارسة السلطة السياسية بشكل تعسفي فقد تؤدي إلى تهديد العقد الاجتماعي لأي مجتمع ما.

كل هذا لايعني بطبيعة الحال عدم الاعتراف بمكان للحكومة، فالليبرالية الكلاسيكية تدرك الدور الهام للحكومة في حماية النظام والعدالة. ولكن بما أن الحكومة تملك السلطة والقوة فمن الواجب والمفيد أن تكون هذه السلطة مقيدة ومراقبة. في هذا المجال يدعم الليبراليون الكلاسيكيون حكم القانون والمؤسسات الدستورية، الأمر الذي يحد من الاستعمال التعسفي للسلطة من قبل المسؤولين الحكوميين. وفق هذا المفهوم الليبرالية الكلاسيكية تصبح هذه الفلسفة مناسبة وضرورية للعديد من المجتمعات الطامحة الى العيش بحرية.

والليبرالية إذن هي مذهب مؤيدي مبادئ الحرية، وهي فلسفة تحررية مرتكزة على الفرد ومؤيدة للحقوق الفردية للمواطن وداعية لتقييد سلطة الدولة. إنها تؤمن بأنه يجب أن تكون لدى جميع الأفراد

الحرية لعل ما يريدون بأنفسهم وممتلكاتهم، طالما أن هذه الأفعال لا تنتهك حرية الآخرين. بناءً على ذلك، فإن الحرية متساوية بين الأفراد دون أن يكون لأي فرد حرية تزيد عن أي شخص آخر. ويؤمن الليبراليون بأنه لا يجوز لأي شخص أو حكومة ممارسة الإكراه. ويصفون "الإكراه" بأنه استخدام القوة البدنية، أو التهديد باستخدامها، أو الخداع الاحتيالي المراد منه تغيير طريقة تمتع الأفراد بممتلكاتهم.

ويجب على الحكومات أن تتمسك بنفس المعايير الأخلاقية كأفراد. لذلك، فإنهم يعارضون معظم الممارسات الحكومية أو جميعها، حتى ولو كانت تلك الحكومة منتخبة بأغلبية ديمقراطية. وعليه فطالما أن الأفراد لا يمارسون أي إكراه فإنه لا يتوجب على الحكومة التدخل. هذا الموقف من الإكراه ينطبق أيضاً على المجال الاقتصادي. فمؤيدو هذا المذهب يعارضون تدخل الحكومة في الاقتصاد عدا التدخل لمنع قيام بعض المنظمات الاقتصادية بالإجبار أو الاحتيال ويذهبون إلى أبعد من ذلك حين يعارضون معظم أنواع الضرائب عدا ما يعتقدون أنه يكفي لتلبية وظيفة حماية الحرية الفردية والملكية الخاصة والسوق الحرة. إذا من خلال هذه الوظائف، يرى الليبراليون دور الدولة وحجمها.

وفيما يلي عرض سريع لخمس أعمدة تقوم عليها الليبرالية الكلاسيكية:

#### ١- الديمقراطية:

كلمة الديمقراطية مشتقة من الكلمة اليونانية "ديموس" الشعب و"كراتوس" أي الحكم. كان حكماء اليونان الأقدمون يقارنون هذا الحكم من قبل الناس أو الأكتورية بالحكم الملكي حكم الفرد، والأرستقراطية حكم الصفوة الرشيدة، والأوليغارشية حكم القلة.

لقد انتقد كل من أفلاطون وأرسطو نظام الحكم الديمقراطي. واستمرت هذه الانتقادات لقرون عديدة بعدهما. فبالنسبة لأفلاطون، فإن الحكم هو عملية معقدة صعبة، عملية تتطلب درجة عالية من المعرفة والتخصص والفضيلة وهي صفات نادرة وغير موجودة بين عامة الناس. فإذا أسندت السلطة السياسية إلى الجماهير، فإنها سوف تستخدمها لتحقيق مصالحها الأنانية قصيرة النظر، وسوف تكون النتيجة اضطراب ونزاع اجتماعيين. وفي هذا الصدد يتفق كل من أفلاطون وأرسطو بأن الديمقراطية الصرفة، من شأنها أن تتحول إلى حكم الرعاع، وأن الديماجوجيين أو المضللين سوف يستغلون الفوضى الاجتماعية لكسب سلطات استبدادية. وعندما تحدث الفلامفة الأقدمون عن الديمقراطية، فقد كانوا غالباً ما يعنون بها الديمقراطية الصرفة أو المباشرة، من النوع الذي كان موجوداً في اليونان القديمة. وعندما نتحدث عن الديمقراطية في يومنا هذا، فإننا لنعني الديمقراطية الصرفة التي قامت في عهود سابقة، بل "الديمقراطية التمثيلية" التي قامت في الأزمنة الأخيرة.

ومع أن الليبراليين الكلاسيكيين بشكل عام، أيدوا الديمقراطية التمثيلية كأفضل نظام للحكم، فإن كثيراً منهم ظلوا قلقين من المخاطر التي قد تفرزها "الاستبدادية الديمقراطية". وكما أوضح هيربرت سبنسر، فإن الاهتمام الأساسي للبراليين الحقيقيين، كان حول مدى السلطة السياسية، وليس حول شكل الحكم الذي مارس تلك السلطة. يمكن للديمقراطية أن تنتهك حقوق الإنسان تماماً كما يمكن للملكية أو الأرستقراطية أن تنتهكها، وليس مهماً على الإطلاق ما إذا كانت حرية الفرد تلك قد انتهكت بإرادة ملك أو بإرادة الشعب. كان ذلك القلق من "استبداد الأغلبية" هو الذي حدا بالليبراليين إلى

المناداة بقيود دستورية على سلطات الحكومة، ونظام من الرقابة والرقابة الموازية التي تمنع أى فرع من فروع الحكومة من تجاوز حدوده الدستورية.

## ٢- الدستورية وفصل السلطات وحكم القانون:

الدستورية من المنظور التاريخي كانت تمثل جهوداً للحد من سلطات الحكام السياسيين. وقد وصفها البعض بأنها "أعظم منافع نظري للاستبداد". وقد ارتبطت الدستورية ارتباطاً وثيقاً بفكرة حكم القانون، وهي نظرية تجعل الدستور أساس السيادة، أو القانون الأساسي للدولة وليس للملك. هذا القانون الأساسي بدوره كان يستمد سلطته من الشعب. ومبدأ الدستورية يقضي بوجود قانون أعلى يتوجب على الحكام التقيد به وإلا سيحاسبون عند الإخلال به.

أما فصل السلطات فيتجسد مثلاً في الدستور الأمريكي: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، ويطلق عليه نظام "المراقبة والموازنة". ويتقسيم السلطة بين ثلاث مؤسسات مختلفة ضمن الحكومة، وبالسماح لكل منها بمراقبة سلطة المؤسسات الأخرتين، يُعتقد بأن ذلك سوف يُحقق التوازن المطلوب في ممارسة السلطة بحيث تنتج التوازن المأمول فيما بينها، علماً بأن كل واحدة من مؤسسات الحكومة سوف تعمل على تقيد سلطة المؤسسات الأخرين، للحفاظ على سلطتها المنصوص عليها بالدستور. أما حكم القانون فهو مبدأ يجوز بمقتضاه ممارسة السلطة الحكومية فقط طبقاً للقوانين المعروفة، والتي تم تبنيها من خلال إجراءات راسخة. ويقصد من هذا المبدأ بأن يكون إجراءً وقائياً ضد الأحكام التعسفية في الحالات الفردية.

## ٣- الملكية، أخلاقياً وهائياً:

لقد أستعمل تعبير "الملكية" بمعنيين مختلفين في تاريخ الفلسفة السياسية. ففي المعنى الأقدم والأوسع، كان تعبير الملكية يشير إلى التسلط الأخلاقي أى حق الاستخدام والتخلي عن شيء ما، بينما في المعنى الحديث، فإن التعبير عادة ما يشير إلى موضوع هذا الحق أو الشيء الذي يجرى امتلاكه، سواء نادى كالألات أو معنوى كالملكية الفكرية. يقول جون لوك بأن لكل شخص ملكية في شخصه، وهذا المبدأ يعني أن لكل إنسان السلطة الأخلاقية النهائية على جسمه ومواهبه وعمله وثمار أعماله. ويجب أن لا يغيب عن ذهننا ذلك المعنى بأن الوظيفة الهامة للحكومة هي حماية الملكية. وقد أعطى لوك تفسيراً لمعنى "الملكية"، بأنه لا ينحصر فقط بالمقتنيات المادية، بل هو الحق الجوهري المتصل بالحياة، والحرية والملكية.

## ٤- المنهج الفردي بدلا من الشمولية الاجتماعية:

يعتبر المنهج الفردي من النظريات المفسرة في العلوم الاجتماعية، والتي يتم بموجبها تفسير مجموع العلاقات وكافة الظواهر الاجتماعية من منظور الفعل البشري الفردي وما ينجم عنه. وكما أوضح كارل يوبر ذلك بقوله: "يجب أن نفهم الظواهر الاجتماعية دائماً كنتيجة للقرارات وأفعال ومواقف الأفراد، ويجب أن لا نكتفي أبداً بالتفسير الذي يتم من منظور مُسميات جماعية مثل الدول، الأمم، الأجناس.. إلخ."

عادة ما يقارن المنهج الفردي بما يسمى الشمولية الاجتماعية. وهي النظرية القائلة بأن المؤسسات تنتم بخصائص فردية ناشئة لا يمكن فهمها فهماً كلياً من خلال الاكتفاء بالرجوع فقط إلى الأفراد الذين تتألف منهم تلك المؤسسات. وفي علم الاجتماع، كان ماكس فيبر وغيره من دعاة المدرسة التفسيرية للنظرية الاجتماعية، الأطول باعاً في الدعوة للمنهج الفردي. وهذه النظرية تستخدم على نطاق واسع من قبل علماء الاقتصاد المحدثين، من أمثال النمساويين فريدريك هايك، ولودفيغ فون ميزس؛ ومن أعضاء مدرسة شيكاغو أمثال ميلتون فريدمان؛ كما دافع عن المنهج الفردي كارل بوبر وأتباعه.

### ٥- التسامح الديني والحرية الدينية:

لقد أحتلت حرية الدين أو "حرية المعتقد" مركز الصدارة في التصنيف الليبرالي للحريات. ووصف جيمس ماديسون هذه الحرية بقوله: "هذا الحق الطبيعي وغير القابل للتصرف هو أكثر الحقوق قسمة" وهو شعور عبّر عن مثله جون ستوارت ميل، بعد عقود لاحقة عندما قال إن حرية المعتقد هي "أسمى عنصر من عناصر العقيدة الليبرالية."

وبالإضافة إلى الحجة الأخلاقية بأن حرية الضمير هي حق غير قابل للتصرف، فقد قدم المدافعون عن الحرية الدينية، عدداً من الحجج العملية دفاعاً عنها. وأهم تلك الحجج تلك التي أشارت إلى القلق من أن يؤدي تعدد المعتقدات الدينية وممارساتها في الأمة الواحدة، إلى إنكفاء النزاعات المدنية، حيث أن ممارسي كل دين من تلك الأديان سوف يسعون إلى تحقيق السيطرة السياسية على منافسيهم. وقد وجد الليبراليون الحل لهذه المعضلة في علمانية السلطة السياسية أو فصل الكنيسة والدين عن الدولة-، وبالتالي فقد قال الليبراليون بأن الحرية تخدم مصلحة كل دين حقيقي.

### خامساً: خصائص النظام الرأسمالي وتقديره:

قام النظام الرأسمالي على أنقاض المجتمع الإقطاعي في أوروبا، وتجددت روافده لتتمشى مع التطور التكنولوجي، وتحولت الرأسمالية من المنافسة الكاملة إلى المنافسة الاحتكارية إلى العولمة الاقتصادية بفضل التحام الأسواق المالية العالمية وانطلاق الثورة المعرفية التي سبقتها ثورة المعلومات والاتصالات.

ولتقدير النظام الرأسمالي نعرض فيما يلي أهم خصائصه وعيوبه:

#### (أ): خصائص النظام الرأسمالي:

أهم خصائص النظام الرأسمالي نذكرها فيما يلي:

#### (١): الحرية الاقتصادية: ومظاهر الحرية الاقتصادية تتجلى في المجالات الآتية:

##### ١- حرية الملكية الفردية وحرية العمل:

يقوم النظام الرأسمالي على حرية ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك بالبيع وخلافه، وله الحق في استغلاله في

أى مجال طالما لا يتعارض مع القانون. فيمكن أن يوظف أمواله وما لديه في النشاط الزراعي أو الصناعي، فهو له مطلق الحرية فيما يملك.

وتشمل الملكية الفردية كل أنواع الثروة المادية كالأرض والمباني والآلات... إلخ. ويتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كيفما يشاء. أى أن الفرد حرّ في اكتساب الملكية الخاصة والعمل والانتاج والاستهلاك، وامتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. ويقصد بحرية العمل أن لكل فرد الحرية في اختيار المهنة التي يريد، حسب إمكانياته الذهنية والجسمانية، ولصاحب رأس المال حرية الاستثمار في أى نوع من النشاط الاقتصادي.

ومن أهم الوظائف التي يؤديها حق الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج أنه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءاً مما يملكه ويدخر الباقي، وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيادة الدخل، فبدون الباعث على الادخار الذي يتيح نظام الملكية الخاصة لانتوافر الأموال التي توجه إلى الاستثمار. ويمتد تمتع الفرد بحقوق الملكية الخاصة إلى المستقبل أو ليتمتع بها أبناؤه وبقية ورثته، وبذلك يتوفر دافع الادخار، ومن ثم المزيد من حوافز الاستثمار. وبالطبع فهذه الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد ليست حرية مطلقة تماماً، بل في داخل الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع، فالحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي مكفولة لكل الأنشطة المشروعة فقط.

### ٢- سيادة المستهلك:

لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها، وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذن فرغبات المستهلكين الزائدة هي التي تقرر ما ينتجه المنتجون، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، أن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها. فالمقصود بسيادة المستهلك هو أن "حرية" في اختيار ما يروقه من سلع وخدمات. تمثل العامل الأساسي في نوع، وكمية ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات المختلفة. وهى التي تحدد فى النهاية شكل التوزيع النهائى للإنتاج بين الاستخدامات المختلفة، ودوره هنا له النطاق الواسع الذى يبرر القول بأن المستهلك "هو سيادة".

### ٣- حافظ الريح:

يعد حافظ الريح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تملبه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الريح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهذا الريح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة؛ لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر؛ فقد يربح أو يخسر، وقد أشار آدم سميث إلى وجود يد خفية توقف بين المصلحة الخاصة

للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة. كما أنه يحقق المزيد من الأرباح، وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنه يعتبر أيضا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي وتعمل دائما على تنميته؛ حيث أن مزيدا من الأرباح يعني في النهاية مزيدا من الإنتاج.

#### ٤- المنافسة الحرة:

وهي من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يبقى في السوق إلا الأكفاء، ومن ثم يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد ومن ثم التخصيص الكفء للموارد.

ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها؛ ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة. ولا يبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر. وهكذا يؤدي التنافس بين المنتجين فيما بينهم وبين المستهلكين فيما بينهم إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية؛ حيث أن توفر خاصية المنافسة يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار.

والمنافسة الحرة ناتجة عن الحرية الاقتصادية لذا فهي إحدى خصائص النظام الرأسمالي. والهدف منها هو السيطرة على الأسواق لتحقيق أكبر ربح. وهذا التنافس يؤدي إلى بقاء الأقوياء بينما المؤسسات الضعيفة تنهار ولا تستطيع أن تصمد أمام المؤسسات القوية لذا تضطر إلى الاندماج في مؤسسات قليلة العدد وضخمة الحجم إحتكرت الإنتاج وفرضت سيطرتها على الأسواق الدولية مثل التروست والكارتل. والتروست هو إنماج عدة مؤسسات وتوحيدها تحت إدارة واحدة بقصد التحكم في السوق أي رفع الأثمان أو تخفيضها. أما الكارتل فهو إتفاق يجمع عدة مؤسسات لها نفس المنتج للحد من المنافسة فيما بينها مع إحتفاظ كل مؤسسة بشخصيتها وإستقلالها المالي والاقتصادي.

#### (٢): أهمية السوق في النظام الرأسمالي:

السوق أو جهاز الثمن هو الآلية التي تحدد الأسعار في النظام الرأسمالي، حيث توجد رغبات المستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أنظم ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق. وهذا التفاعل بين قوى العرض والطلب وما يؤدي إليه من تحديد الثمن والكمية المنتجة للسلع، هذا ما يعرف بجهاز الثمن أو السوق. وبعبارة أخرى أنه في ظل النظام الرأسمالي يكون الإنتاج موجه نحو السوق، أي أن الإنتاج مرتبط بقانون العرض والطلب والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار لأن ارتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجين آخرين إلى إنتاج هذه السلعة.

السوق في علم الاقتصاد يقصد به أى ترتيب يتمكن بمقتضاه البائعون والمشترون من الاتصال بعضهم مع البعض الآخر، بقصد التعامل على نطاق واسع فى سلعة معينة ويكون فيها الثمن هو العنصر الأساسى الذى يحكم الموقف . ويتميز النظام الرأسمالى بأنه جعل كل شئ سلعة، أى شيئاً قابلاً للبيع والشراء، ويجرى التعامل فيه من خلال البيع والشراء، فالأرض مثلاً أصبحت سلعة تباع وتشتري فى السوق ولها ثمن يسمى الربح. ورأس المال أصبح سلعة ويتمثل ثمنه أو عائده فى سعر الفائدة التى تحصلها البنوك على القروض. والعمل أصبح سلعة وله ثمن وهو الأجر .

وهكذا، فالمسوق يتسع معناها لتبسيط كل شئ يجرى التعامل فيه بالنقد . ومن ثم فقد أصبحت دراسة الحياة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى تتمثل فى دراسة السوق والعوامل التى تؤثر فيه، وهو المدخل إلى دراسة النظام الرأسمالى . ودراسة السوق فى النظام الرأسمالى، تعنى دراسة كيفية تكوين الأثمان فى هذا النظام، كيف يتكون ثمن كل سلعة على حده، وكيف يتأثر ثمن كل سلعة بالتغيرات التى تحدث على أثمان السلع الأخرى، سواء أكانت هذه السلعة بديلة مثل اللحوم والطيور، أم كانت سلعة مكملة مثل السيارات والبنزين، أو كانت سلعة لازمة لإنتاجها مثل القطن وثنن المبيدات والأسمدة وأجور العمال الزراعيين.

وتتلخص أهمية السوق فيما يلى:

١- يقوم السوق فى النظام الرأسمالى بتحقيق التناسق بين قرارات الأفراد كمستهلكين، وقراراتهم كمنتجين بحيث يصبح الإنتاج النهائى محققاً لرغبات المستهلكين . فإذا أقبل المستهلكون إقبالاً كبيراً على سلعة ما أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها ويترتب على ذلك زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة العرض الإجمالى لهذه السلعة، فينخفض ثمنها حتى يصل إلى الحد الذى يحقق للمنتج "ربحاً عادياً" فقط، أى يصل إلى الحد الذى يغطى بالكاد نفقات الإنتاج. والعكس يحدث فى حالة انصراف المستهلكين عن سلعة ما، إذ يؤدي هذا إلى انخفاض ثمنها، ويترتب على ذلك إلحاق خسارة بالمنتجين، الأمر الذى يؤدي إلى نقص العرض الإجمالى لهذه السلعة فيرتفع ثمنها حتى يصل إلى الحد الذى يحقق للمنتج "ربحاً عادياً" . وإلى هنا يكون قد تحقق فى سوق السلعة نوعاً من "التوازن" عند سعر لا يدعو إلى مزيد من التغيرات .

٢- كذلك فإن قوى السوق هى التى تحدد توزيع الناتج الكلى بين القائمين بالعملية الإنتاجية، ذلك أن هذه القوى هى التى تحدد المقابل الذى يأخذه كل عنصر لقاء مساهمته فى الإنتاج . فأصحاب عنصر العمل يتحدد أجورهم، فى ظل هذا النظام، نتيجة للتفاوض بين العمال وأصحاب المشروعات من جهة أخرى، ونفس المبدأ نجده بالنسبة لعنصر الأرض . ولما كانت عناصر الإنتاج مملوكة للأفراد، فإن توزيع ملكية هذه العناصر، والأسعار التى تدفع لخدماتها، يحددان سويًا دخول الأفراد، أى يحددان توزيع الناتج الكلى .

٣- يعطى نظام السوق فى النظام الرأسمالى للأفراد مطلق الحرية، فى حدود دخولهم، فى شراء ما يريدونه من السلع والخدمات، فإنهم بقراراتهم فى هذا الشأن يحددون القدر الذى ينفق على السلع الاستهلاكية والقدر الذى يدخر بغرض الاستثمار فى عمليات إنتاجية . وبذلك فإن مدى تزايد طاقات

المجتمع الإنتاجية في المستقبل أو معدل "النمو الاقتصادي rate of economic growth يتوقف في النهاية على تفضيلات الأفراد بين الاستهلاك والادخار .

٤- في ظل هذا النظام تقوم الدوافع الإنتاجية على أساس رغبة الفرد الفطرية في تحسين مركزه المادي ورفاهته الشخصية، وهو ما يعبر عنه بدافع الربح، أو بمعنى أوسع المصلحة الشخصية .

وعلى ذلك فإننا نجد الفكر الاقتصادي الرأسمالي يركز على أهمية دراسة السوق، ليعرف أولاً كيف تتكون أثمان كل سلعة على حده، ويسمى ذلك بأسلوب التحليل الجزئي أو التوازن الجزئي، ويعرف ثانياً كيف تتأثر أثمان السلع بعضها ببعض الآخر، ويسمى ذلك بأسلوب التحليل الكلي أو التوازن العام .

وبناء عليه، يترك أمر علاج المشكلة الاقتصادية إلى آليات السوق، الذي تحدد قواه توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة وما يستلزم ذلك من إقامة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين العرض والطلب، ففي هذا النظام تتم الملاءمة بين العرض والطلب بفعل قوى السوق، أي بفعل التقلبات التي تتعرض لها الأثمان، وبفعل المنافسة بين المنتجين، أي بفعل تغيرات الطلب وتغيرات العرض، وهذه القوى تضمن الملاءمة بين العرض والطلب، واستخدام عوامل الإنتاج، وتضمن من ناحية أخرى الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فالمنتجات التي تحقق الربح للمنتجين هي تلك التي ترغب فيها الجماعة .

في ظل هذه المبادئ التي يأخذ بها النظام الرأسمالي، يتم اتخاذ القرارات الخاصة بنوع الإنتاج وكميته وطريقة الإنتاج أو أسلوب الإنتاج، على أساس تفاعل القرارات والتفضيلات الشخصية التي يقوم بها الأفراد، وعلى أساس الموازنة بين التكلفة أو الجهد المبذول والعائد.

#### (ب) : عيوب النظام الرأسمالي:

من عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي أنه يسمح بتفاوت كبير في الدخل والثروة، بل تقود آلية السوق إلى مزيد من تركيز الثروة. وتحت ضغط التطورات التكنولوجية الحديثة وتركز الثروة، تؤدي آلية السوق إلى انحصار المنافسة وانتشار الاحتكار. كذلك يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي وحدث الأزمات الاقتصادية المترافقة بظاهرتي التضخم والبطالة. ولايحقق النظام الاقتصادي الرأسمالي عادة المستوى الأمثل للادخار كما أنه يعاني صعوبات كثيرة في توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج.

وتظهر هذه العيوب نتيجة لصعوبة توفر الشروط اللازمة لنظام رأسمالي مثالي، بمعنى أنه حتى يتحقق نظام رأسمالي مثالي، يكون فيه جهاز الثمن هو المتحكم في الأسعار وفي الكميات المنتجة لايد من وجود المنافسة الكاملة التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جداً من البائعين والمشتريين، بحيث لا يكون لأي واحد منهم بمفرده القدرة على التأثير على السعر وظروف السوق، مع وجود حرية الانتقال الكاملة لعناصر الإنتاج، وحرية الدخول والخروج في السوق، والعلم الكامل بأحوال السوق. وقد كشفت التجربة الرأسمالية أن هذه الشروط قل أن تتوافر مجتمعة، وأن تلك الصورة المثلى لم تتحقق في الواقع العملي إلا لفترة وجيزة من الزمن. ولكن يمكن القول بأن النظام الرأسمالي يتمتع بمرونة وقدرة

على التكيف، وقد أضيفت له الكثير من الإصلاحات مع الزمن، مما جعله يستمر حتى الآن، ويحقق نجاحات أكبر من النظام المنافس له وهو النظام الاشتراكي.

ونوجز أبرز عيوب النظام الرأسمالي مايلي:

### ١. نمو ظاهرة الاحتكار:

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلائهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضا إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات ومن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.

### ٢. سوء توزيع الدخل والثروة:

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة؛ فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الربع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛ لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج.

ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية؛ حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية؛ فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب، بما يملكون من أموال تتفق على الإعلام والدعاية وشراء الذمم. ويمرور الوقت

تجد الأمر الغنية تزداد قوة وأحكاما، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والتربوي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة الفقر.<sup>١</sup>

### ٣. تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار الحرية الاقتصادية كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفاء للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال؛ ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة؛ وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة. ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصاً في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ولذلك يمكن القول أن التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود.

والحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك وسائل الإنتاج، خاصة في المراحل المبكرة لنشأة النظام الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وحتى أزمة الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. فحرية العمل على سبيل المثال، لا تتمتع بها العامل الأجير الذي غالباً ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين أفراد الطبقة العاملة، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة؛ حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد، خاصة في حالة عدم وجود نقابات تنظيمات عمالية قوية تدافع عن حقوق الطبقة العاملة. فأي حرية كان يملكها أكثر من ١٢ مليون عامل في الولايات المتحدة، كانوا في حالة بطالة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، حيث سادت أزمة الكساد العالمي الكبير.

<sup>١</sup> في الفصل الختامي في نهاية هذا المرجع عرض لآراء الاقتصادى الفرنسى توماس بيكيتى حول اتساع هوة سوء توزيع الدخل والثروة فى البلدان الرأسمالية، فى دراسة حديثة سنة ٢٠١٤ تحت عنوان "رأس المال فى القرن الواحد والعشرين.

## المطلب الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي:

كنتيجة لمساوى النظام الرأسمالي وما تولد عنه من مآسي إجتماعية ومانتج عنه من أزمات اقتصادية وكبديل لذلك أخذ المفكرون والعلماء يبحثون عن إيجاد مخرج لذلك، فكانت الاشتراكية بديلاً.

### أولاً: مفهوم النظام الاشتراكي:

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الانتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ولقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي كإندعام المساواة وبروز فئتين متعارضتين متناقضتين وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر وسيطرته على مفاهيم السياسة والحكومات.

### ثانياً: أسس وأهداف النظام الاشتراكي:

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي:

#### أ- الملكية العامة لوسائل الانتاج:

في النظام الاشتراكي تعود ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بكامله، وتسود الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية. ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد، إذ أن التفاوت الاقتصادي في النظام الاشتراكي يرتبط بتفاوت كمية العمل ونوعيته. وليس بنظام الملكية والإرث. وتعد الاراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الانتاج، ملكاً للدولة وعلى ضوء هذا تكون الملكية في المجتمع الاشتراكي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.

#### ب- التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي:

التخطيط هو أسلوب فني يتم فيه حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق إستغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، كما يعتبر دراسة مستقبلية لإمكانيات البلاد حيث تعد خطة شاملة لمدة معينة يتم التحديد فيها للامكانيات التي يجب إستغلالها لتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة شاملة ومتوازنة.

ويعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية، حيث تُرسَم أهداف طموحة ويُسعى لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيهاً واعياً وكفياً. ويتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية. ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد ويكون لها الإسهام الرئيسي في عمليات الإنتاج

والتوزيع بسيطرتها على وسائل الإنتاج بالملكية العامة. ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي إلى تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

إن السمة الجوهرية لتطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في النظام الاشتراكي تكمن في التنظيم المنهجي المخطط للاقتصاد الاشتراكي. ويقوم الإنتاج الاشتراكي على أساس تقسيم اجتماعي متطور للعمل، ويؤدي ذلك إلى سيادة علاقات متينة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، تفترض وجود تناسب كمي صحيح بين هذه الفروع. ولتحديد هذا التناسب يجب أن يحدد مسبقاً حجم الإنتاج الاجتماعي وحجم الإنتاج في مختلف الفروع ومن كل نوع من أنواع المنتجات وفقاً لحاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع. وبذلك يستطيع المجتمع أن يخطط ويحدد، تبعاً للموارد المادية والبشرية التي يملكها، كميات الإنتاج من مختلف أنواع المنتجات، من وسائل الإنتاج أو السلع الاستهلاكية، مع المحافظة على التناسب الضروري بين فروع الإنتاج. هذه النسب تسمح بالتطور المنهجي المخطط والمستمر والمتزايد لكل فرع من فروع الإنتاج، ولإنتاج الاجتماعي بمجمله. وبسبب توقف آلية السوق عن العمل في النظام الاشتراكي تغدو عملية تطور الإنتاج بأسلوب منهجي مخطط ضرورة موضوعية في أحوال الاشتراكية.

### ج- زوال المنافسة الاقتصادية:

أي القضاء على المنافسة الاقتصادية والعمل بدلاً من ذلك على تحفيز الأفراد والمؤسسات من أجل زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعاً. إن الأسس التي بنيت عليها الاشتراكية تخدم المصلحة والمنفعة العامة، عكس ما هو مطبق في النظام الرأسمالي، وأسلوب التخطيط هو الوسيلة الأنجع حيث يجنب الدولة الوقوع في الأزمات الاقتصادية.

ويطمح النظام الاشتراكي إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

أ- تحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك بتوزيع الدخل الوطني على الأفراد بطريقة عادية كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

ب- القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

ج- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

د- توفير الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة... الخ.

هـ- القضاء على البطالة، وتوفير أماكن العمل عن طريق انشاء مشاريع جديدة.

### ثالثاً: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

من أهم عيوب تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي في التجربة السوفيتية إهمال الحوافز المادية، إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد الأجير عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف إذا لم يُفعل قانون التوزيع بحسب كمية العمل ونوعيته. إن مبدأ المركزية يضيف على عملية التخطيط درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية. وهذا يؤدي إلى تنني مستويات

الإنتاجية. وتؤدي مركزية التخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية ولا سيما تلك التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.

وهذا يوضح أن بنى النظام الاقتصادي الكلي ليست بنى متجاورة أو مضافاً بعضها إلى بعض إضافة عفوية وبسيطة، بل أنها تولف ترابطاً عضوياً وتجمعاً متوافقاً يعبر عن علاقات مستقرة. وهذا يعني تطور مفهوم النظام الاقتصادي ليوضح العلاقات الداخلية في المجتمعات الإنسانية. ويكون للنبي التي يتكون منها النظام الاقتصادي طابع عام وعلى عدة مستويات. لهذا فإن النظام الاقتصادي يمثل البنية التحتية، وهذا يستلزم توافقه مع البنية الفوقية، القانونية والسياسية والمعنوية.

### المطلب الثالث: النظام الاقتصادي المختلط Mixed Economic System

هذا المزيج من عدة نظم اقتصادية هو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالنظام الاقتصادي المختلط Mixed Economy، أو الطريق الثالث بين الرأسمالية والاشتراكية، وبهذا يرويه نظاما اقتصاديا جديدا، مع أن البعض لا يراه نظاما اقتصاديا جديدا بل توليفة من مكونات أشهر نظامين من نتاج الثورة الصناعية الأولى في القرن الثامن عشر.

وفي هذا الجزء دراسة سريعة للتعرف على بعض ملامح النظام الاقتصادي المختلط، والتعرف على سماته وإبراز أهمية دراسته في العصر الحالي؛ لأنه قد يعتبر النظام الواقعي للأنظمة السائدة في دول العالم المعاصر.

#### أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي المختلط وأهمية دراسته:

##### (أ) تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة، أي سمات نظامين أو أكثر، ولم يتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا محددًا بصفاته النقية الأصلية، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية، أو في الإثنين معاً، وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطاً.<sup>1</sup>

ويعتمد النظام الاقتصادي المختلط على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والقطاع العام تبعاً لمرحلة التطور الاقتصادي، حيث لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تماماً وكذلك لا يجعلها في يد القطاع العام كاملة، والهدف ترك الحرية الاقتصادية مع منع الاحتكارات الكبيرة ورقابة الدولة لضمان مصلحة المنتج والمستهلك سواء، وبذلك يمكن التخلص من مساوئ الملكية الخاصة والملكية العامة ويتاح مرونة أكثر للنشاط الاقتصادي.

يربط هذا النظام بين صفات الرأسمالية والاشتراكية، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة، بالإضافة لحضور واضح للمستهلكين والمنتجين. أي أن الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزءاً منه، أو أنها تقوم بوضع سياسات اقتصادية لها أثرها في السوق، بينما يكون لقرارات المستهلكين

<sup>1</sup> في رأينا أنه لا يوجد في عالمنا الواقعي نظاماً نقياً حسب نظرية معينة سواء ليبرالية أو اشتراكية أو إسلامية، وعلى ذلك يمكن القول أن جميع النظم الاقتصادية هي نظم مختلطة، وقد تأخذ مسميات مختلفة مثل اقتصاد السوق الاجتماعي في اليابان، واقتصاد الرفاهية في إنجلترا وفرنسا، أو نظام الاقتصاد الإسلامي، ونظام الاقتصاد المسيحي... الخ.

والمنتجين أثر مماثل في السوق ذاته أو قطاعات اقتصادية أخرى. وجميع اقتصاديات العالم الحالية تقع وبدرجات متفاوتة في هذا النظام.

يمكن تلخيص آلية عمل هذا النظام في أن المجتمع به مستهلكون ومنتجون ولكل منهم رغباته، كما أن لدى هذا المجتمع موارد اقتصادية محدودة. والسؤال الذي تم طرحه يتمثل في البحث عن أسلوب معين لتلبية رغبات الأفراد في ظل وجود موارد وإمكانات اقتصادية محدودة. الإجابة التي يقدمها النظام الاقتصادي المختلط هي أن تقوم الحكومة بالبحث عن تلك الوسيلة التي تمكن المجتمع من التفاعل مع المشكلة الاقتصادية، أما في النظام الاقتصادي الحر، فالأمر متروك للمستهلكين والمنتجين. وتطبيق هذا النظام يستلزم دراسة أسلوب المستهلك والمنتج، والبحث عن العوامل المشتركة التي قد تمكننا من الوصول الى اتفاق شامل بين المستهلكين والمنتجين.

مما سبق يتضح لنا أن النظام الاقتصادي المختلط لم يستوف شروط النظام الاقتصادي المستقل؛ لأنه لم تنطبق عليه تلك الصفات والسمات الواردة في التعريف، ومن خلال تعريفه الخاص يتبين لنا أنه خليط من سمات متعددة لأنظمة مختلفة، ولم تكن له أسس منطقية صارمة، أو أطر فلسفية جامدة، ولم تكن له مرجعية وأصول أيديولوجية بحثه يستمد منها مناهجه لتنفيذ القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع. لذلك يمكن القول بأن النظم الاقتصادية الفعلية التي طبقت ولا تزال تطبق في العالم المعاصر تتطوى تحت النظام الاقتصادي المختلط.

وفيما يلي نتعرف على سمات النظام الاقتصادي المختلط وخصائصه.

### (ب) أهمية دراسة النظام الاقتصادي المختلط:

إن دراسة مثل هذا النظام الاقتصادي المختلط من الأهمية بمكان؛ لأنه يعطينا مؤشرات لمعرفة مجرى الاقتصاد الحديث وإمكانية التنبؤ بمستقبله، وتبرز اعتبارات تلك الأهمية فيما يلي:

١- أن الدول الرأسمالية اتجهت في حالات كثيرة الى تطبيق هذا النظام في اقتصادياتها، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أزمة الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أخذت بالعديد من الاجراءات والممارسات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله، كالدور المهم للدولة في الأنشطة الاقتصادية وتحويل بعض المشروعات من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة، واتخاذ طرق للحد من الاحتكار، والعمل على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.. الخ.

٢- اتجهت أيضا دول المنظومة الاشتراكية إلى الأخذ بالعديد من سمات الاقتصاد الرأسمالي ومؤشراته، كتقليل درجة المركزية في التخطيط الاقتصادي المتمثل في نقل بعض المشاريع من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة أو إسباغها بشيء من الخصوصية، وكذلك الاعتماد على مؤشرات السوق، والأسعار والربحية المالية.. الخ. وهو الأمر الذي لا يتماشى مع طبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي ومبادئه التي تنص على أن المجتمع ينبغي أن يمتلك كافة وسائل الإنتاج، وتمارس كافة الأنشطة الإنتاجية من خلال ملكية الدولة لتلك الوسائل وتستخدمها لتلبية احتياجات المجتمع. ويعد انهيار زقتك الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي تحولت منظومة الدول الاشتراكية الى اتباع آليات اقتصاد السوق.

٣- العديد من الحالات التي تحققت في معظم الدول النامية، والتي لم ترسم طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح ونهائي؛ نجد أن واقع اقتصادها يتضمن بعض سمات الاقتصاد الاشتراكي، كدور الدولة الواسع في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتدخل في سن القوانين الاقتصادية وغيرها، كما تبرز سمات الاقتصاد الرأسمالي في الوقت نفسه في ممارسة الأنشطة الاقتصادية لتلك الدول، كالاعتماد على نظام السوق ومؤشراته، وإعطاء شيء من الحرية للقطاع الخاص. وهذا يعني أن واقع اقتصاديات هذه الدول يترنح بين الاشتراكية والرأسمالية، وهو ما يبين أن النظام الاقتصادي الذي تحقق في الواقع لهذه الدول هو النظام الاقتصادي المختلط.

٤- توجهات بعض الجهات في الدول الرأسمالية، وأبرزها التيارات السياسية المختلفة والتي تسمى بتيارات اليسار، وتمثلها أحزاب عمالية ونقابات، وكذلك الأحزاب الاشتراكية في العديد من الدول الأوربية، كالحزب الاشتراكي الفرنسي والألماني، وحزب العمال البريطاني وغيرها، حيث تؤكد على إقامة نظام يجمع بين بعض سمات النظام الاشتراكي والتي من أهمها العدالة، وبعض سمات النظام الرأسمالي والتي من أهمها الديمقراطية. وهذا الاتجاه هو ما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية، وهذا يعني التوجه للأخذ بالنظام الاقتصادي المختلط نظريا، وإلى حد كبير عمليا.

واستنادا إلى ما سبق، فإن الكثير من الآراء والأفكار والاتجاهات ترى أن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، وذلك باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة، بحيث يتم من خلاله تقادي سلبيات كل نظام، أو بمعنى آخر هو النظام الذي ينقضي إيجابيات الأنظمة المختلفة.

#### (ج): الآراء والاتجاهات الخاصة بالنظام الاقتصادي المختلط:

هناك آراء ووجهات نظر ترى أن النظم الاقتصادية السائدة في العالم تتجه نحو التقارب فيما بينها، حيث يهيمن عليها النظام الاقتصادي المختلط الذي يأخذ ببعض سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي وبعض سمات النظام الاقتصادي الاشتراكي، ومن بين تلك الاتجاهات التي تتضمن تلك الآراء ووجهات النظر ما يلي:

##### ١- الاتجاه العقلاني:

يرى هذا الاتجاه أن النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي يقتربان من بعضهما البعض نتيجة للتطور في التفكير والسلوك العقلاني الذي يهدف إلى إيجاد الحل الأمثل اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الرفاهية، والذي يمكن حصوله بانقاء سمات من الرأسمالية وسمات من الاشتراكية ودمجها في نظام واحد، وهو النظام المختلط. ويحيث أن الأنظمة الاقتصادية الواقعية تؤكد أن تكون أنظمة اقتصادية مختلطة، ولانكاد نجد نظاما اقتصاديا خالصا نقيًا؛ بل أنها خليط من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

##### ٢- الاتجاه التكنولوجي:

يرى هذا الاتجاه أن التطور التكنولوجي الحديث الواسع والمستمر والمتزايد، وشموله لجميع نواحي الحياة، تكون نتيجته أن المجتمعات تخضع في عملها وفي ممارسة نشاطاتها الاقتصادية إلى ما تقرضه عليها طبيعة التطورات التكنولوجية من مبادئ وسلوكيات، وتبتعد عن ما تمليه عليها

الأيدولوجيات والنظريات الاقتصادية في عملها وممارسة أنشطتها، وهذا يؤدي في النهاية إلى تلاشي الفروق والاختلافات بين النظم الاقتصادية، وبهذا يتحقق التقارب المذكور. فالثورة التكنولوجية حقيقة واقعية في عالمنا المعاصر؛ وتؤثر في تطوير العملية الإنتاجية في كل النظم الاقتصادية المعاصرة.

### ٣- الاتجاه الإداري:

يرى هذا الاتجاه أن المشروعات الحديثة غالباً تكون كبيرة الحجم وتتخذ شكل الشركات المساهمة حيث يقل فيها تأثير أي مساهم على إدارتها، ويصبح المساهمون مجرد مالكين لا يمارسون مهام إدارية، وإنما تدار من قبل أصحاب الخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وهم مجرد موظفين، ولكنهم يسيطرون على هذه المشروعات؛ إذ يقومون بتوجيهها والإشراف عليها وتنظيم عملها بغض النظر عن طبيعة النظام، وهذا يعني انتقال السلطة من طبقة " البرجوازيين، التي يمثلها مالكي المشروعات، إلى طبقة الإداريين التي تعمل على اتباع القواعد العلمية والنظم الإدارية بالشكل الذي يحقق أهداف المشروع، وغالباً ما تكون تلك القواعد خليط من سمات أنظمة اقتصادية مختلفة.

### ٤- الاتجاه التنموي التطوري:

ويتم الاستناد إليه في تفسير وتوضيح التقارب بين الأنظمة الاقتصادية، ويتحقق كنتيجة لتنمية الاقتصاديات وتطورها وتقدمها، وذلك في إطار تغيرات هيكلية فيها، ما يرافقها من تغيرات في أنماط تخصيص الموارد التي ترافق تطور الاقتصاد وتقدمه بغض النظر إلى النظام الذي يسود في الاقتصاد، سواء أكان رأسمالياً أو اشتراكياً، وهذا ما يؤكد التقارب بين النظم الاقتصادية، ويلاحظ هذا النوع من الاقتصاد في كثير من اقتصاديات الدول النامية.

### ثانياً: السمات الأساسية للنظام الاقتصادي المختلط:

إن النظام الاقتصادي المختلط الذي أخذت به معظم دول العالم حالياً، حتى الدول الرأسمالية المتقدمة يتسم بعدد من السمات والخصائص، وقد تختلف من زمان لآخر، ومن مكان لغيره، ومن حالة لأخرى، ونذكر منها مايلي:

١- أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، كذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.

٢- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد بحدود معينة على السوق، والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.

٣- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بمن القوانين والأنظمة، وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وهذا غالباً ينتج صراعاً بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة؛ لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.

٤ - القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء، والطرق والجسور، ووسائل النقل العام، وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.

٥ - من سمات النظام الاقتصادي المختلط، المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية ووضع حد للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك.

٦ - قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقاً لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك. كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية، وتوفير القوانين لعمل آلية السوق، وجهاز الأسعار، وحرية التعاقد وغيرها.

ولابد من الأخذ في الاعتبار أن تلك السمات والخصائص تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر، وربما في البلد الواحد يختلف من منشأة إلى أخرى، فالأمور نسبية، ويأخذ كل واحد ما يتناسب مع طبيعة مشروعه.

### ثالثاً: تقدير النظام الاقتصادي المختلط:

من المسلم به أن لكل نظام اقتصادي إيجابيات وسلبيات، أو مميزات وعيوب؛ وكذلك كل النظريات أو القوانين الوضعية. وكذلك لهذا النظام الاقتصادي المختلط مميزات وعيوب، ننكر منها على سبيل المثال لالحصر، وهي:

#### أ- مميزات النظام الاقتصادي المختلط:

١- محاولته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وذلك بتقسيم الأدوار بين الجهات الخاصة والحكومة، وكل يقوم بممارسة نشاطه الاقتصادي في حدود استطاعته، مراعيًا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

٢ - وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية، لتحقيق المصالح المشتركة.

٣ - حماية العمال من الاستغلال والمحافظة على حقوقهم، وضمان مستقبلهم بعد التقاعد وذلك من خلال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

٤ - حماية المنتجين، ورعاية جهاز الأسعار ونظام السوق، والأمن العام، وكذلك توفير الحرية للمستهلك حيث يتم الإنتاج حسب نوقه، وتوفير الإعانات له.

#### ب- عيوب النظام الاقتصادي المختلط:

١ - صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة، وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي.

٢ - صعوبة إيجاد التناصب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر، أو إعاقة عمله، وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة والحكومة.

٣ - صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون والغاء التعارض بين عمل الجهات الخاصة وعمل الحكومة، وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخل في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات، مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها.

٤ - صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبعادها الاقتصادية، فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.

#### المطلب الرابع: النظام الاقتصادي العالمي:

في الأول من يولييه ١٩٤٤ وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى عقد مؤتمر، في "بريتون وودز" إحدى مدنهام. ضم المؤتمر ٤٤ دولة، استهدفت تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد، عماده ثلاثة أركان رئيسية: النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، النظام التجاري الدولي. وترعاها ثلاث منظمات عالمية، وذلك من خلال القواعد، التي تحكم سلوك كل دولة تجاه هذا النظام وتجاه أي دولة أخرى عضو في أي منظمة من تلك المنظمات، التي تتبع المنظمة الكبرى الأم وهي منظمة الأمم المتحدة.

في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، إلى تم التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف أطلق عليها "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT General Agreement on Tariffs and Trade"، وأصبحت سارية المفعول منذ الأول من يناير ١٩٤٨. واعتبرت اتفاقية الجات تنظيم دولي مؤقت، وعلى الرغم من أنها ليست منظمة عالمية، من الناحية القانونية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي؛ إلا أنها اكتسبت بقوة الممارسة خلال سنوات عملها الطويلة وضع المنظمة العالمية غير الدائمة، التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف في سويسرا. وكان من أهم أعمال سكرتارية الجات إشرافها على جولات المفاوضات في التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة إلى الاتفاقية. واستمرت مضطربة بمهامها إلى أن أعلن في الأول من يناير ١٩٩٥ عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي استبدلت بها. وخلصت ذلك أن اتفاقية الجات نشأت عام ١٩٤٧ بانضمام ٢٣ دولة عضو، وانتهت عام ١٩٩٤ حينما وقعت ١١٧ دولة في مراكش في المغرب اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO.

النظام الاقتصادي العالمي هو القواعد والترتيبات، التي وضعت، في أعقاب الحرب العالمية

الثانية، لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، قوامه ثلاثة أركان: أولها، النظام النقدي الدولي، وهو الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف، وموازن المدفوعات، ومصادر تمويل العجز، وسياسات تصحيحية. وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund هو المرفق الأول، المسؤول عن ذلك النظام. وركنه الثاني هو النظام المالي الدولي، وهو الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالانتقالات الدولية لرؤوس الأموال، سواء كانت مساعدات أجنبية، أو قروضا خارجية، أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. ويضطلع البنك الدولي للتعمير والتنمية International Bank for Reconstruction and Development بإسهام قيادي في هذا المجال. ويتمثل ثالث أركانه في النظام التجاري الدولي، وهو الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير السلع أو استيرادها، وما يجوز وما لا يجوز، من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير. وقد تولت الجات المسؤولية عنه، إلى أن استبدلت بها منظمة التجارة العالمية WTO.

يتميز عالمنا المعاصر باتساع الطابع الدولي في الحياة الاقتصادية وهو ما يسمى «عولمة الاقتصاد»، Globalization وصار للمشكلات الاقتصادية الدولية أثر كبير في جوانب الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، حتى في حياة الفرد الاقتصادية ونشاطه. وفي سياق هذا التطور العالمي ظهر مفهوم جديد يدعى النظام الاقتصادي العالمي World Economic System، وهو يمثل العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الشعوب أو العلاقات الاقتصادية بين الدول بصفتها كيانات سياسية مستقلة. وقد تعاظمت القوة الاقتصادية للشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات Multinational Corporations والتي تحتكر قرارات هائلة للبحث والتطوير Research and Development (R&D) والإدارة الحديثة والتسويق الدولي، وتسيطر على توجهات الاقتصاد العالمي. إن العلاقات الاقتصادية الدولية قد تزايدت وتشابكت بقدر كبير في عالمنا المعاصر؛ بسبب التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولاسيما بعد توقيع اتفاقيات دورة أورجواي ومنها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، GATS - واتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (التريس) TRIPS، وإنشاء منظمة للتجارة العالمية WTO التي ترعى حرية التجارة الدولية وعدم الخروج على قواعد المنافسة والاقتصاد الحر. وأصبحت منظمة التجارة العالمية كمنظمة اقتصادية دولية توجه النظام الاقتصادي العالمي بالمشاركة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويهيمن على النظام الاقتصادي العالمي عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة، ويتسم بعدم التكافؤ في التبادل التجاري الدولي، كما أنه يضع قواعد للتجارة الخارجية والنظام النقدي العالمي تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي العالمي قد أخفق في حل المشكلات الأساسية التي تعانيها الدول النامية ولاسيما مشكلة الجوع والفقر والتخلف وعدم القدرة على التنافس مع الدول الغنية المتقدمة.

للقد أصبحت المنظمات الاقتصادية الثلاث صندوق النقد الدولي International Monetary

Fund (IMF) والبنك الدولي World Bank (WB) ومنظمة التجارة العالمية World Trade

Organization (WTO) توجه الاقتصاد العالمى وترعى تطبيق مبادئ اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية.

والنظام الاقتصادى العالمى كما يراه راؤل بريش R. Prepisch ، رئيس اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فى الأمم المتحدة، يشبه المجموعة الشمسية، حيث تدور الكواكب فى مدارها الفلكى المحيط بالشمس. وتسمى نظرية بريش هذه بنظرية المركز - والمحيط Center & Prephery، حيث وفى مركز الاقتصاد العالمى الدول الصناعية الغنية والمتقدمة، أما فى أطراف هذا النظام تدور الدول الفقيرة أو النامية، وتربطها بدول المركز الصناعية علاقة تبعية اقتصادية ومالية وتجارية.

## مراجع الباب الأول:

### أولاً: مراجع باللغة العربية:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠.
- عبد الحميد براهيمى: أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أبريل ١٩٨٢.
- عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: استراتيجية شاملة للعمل العربي المشترك، فى: الأهرام الاقتصادي، العدد ١٣٨٩.
- عبد المنعم سعيد: العرب والنظام العالمى الجديد، الخيارات المطروحة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، كراسات استراتيجية رقم ٣ مايو ١٩٩١.
- على لطفى: مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٩٠.
- عمرو محبى الدين وعبد الرحمن يبرى: مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠.
- محمد خليل برعى: مقدمة فى التحليل الاقتصادي مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٧.
- محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية، تجاريا وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت مايو ١٩٨٥.
- محمود عبد الفضيل: الفكر الاقتصادي العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت أغسطس ١٩٨٢.
- مصطفى رشدى شيحة: علم الإقتصاد من خلال التحليل الجزئى دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩.
- نادر فرجاني: هنر الامكانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١.

### ثانياً: مراجع بالانجليزية والألمانية:

- Salvatore, D. : Djulio, E. A. : Principles of Economics, Schaum s Outlines Series, Second Edition 1996.
- Samuelson, P. A. : Economics, McGraw-Hill, 2009.
- Stigler: "Notes on the History of the Giffen Paradox in Essays in the History of Economices ,The University of Chicago and London, 1965.
- Stoppe, A. : Volkswirtschaftslehre, Berlin 1985.
- Streeten. P. : The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1. 1973. Pp. 1-14.

Streeten, P. : The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1, 1973.

UNIDO: Industrial Development Strategy and Policies for Developing Countries, Papers from the high-level expert group meeting held at Lima in April 1983, Preparatory to the Fourth General Conference of UNIDO/IS. 431/Add. 1, 29 December 1983.